كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي، الطور الثاني

ميدان في: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع:علوم مالية محاسبة

تخصص : محاسبة و جباية معمقة

بعنوان :

اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية بالجزائر

(دراسة ميدانية لعينة من خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات والمحاسبين)

بولاية ورقلة

من إعداد الطالبة: فرد رشيدة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2018/05/23

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/ محمد العربي ڤزون	جامعة ورقلة	رئيسا
د/محمد ڤوجيل	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
د/ نور الدين بعليش	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2018

جامعة قاصدي مرباح ورقلة جامعة قاصدي مرباح ورقلة– الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي، الطور الثاني

ميدان في: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع:علوم مالية محاسبة

تخصص : محاسبة و جباية معمقة

بعنوان :

اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية بالجزائر

(دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات والمحاسبين وخبراء المحاسبة)

بولاية ورقلة

من إعداد الطالبة: فرد رشيدة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2018/05/23

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/ محمد العربي قزون	جامعة ورقلة	رئيسا
د/محمد قوجيل	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
د/ نور الدين بعليش	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2018

الاهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

أبي العزيز وأمي الغالية

إلى سندي أخواتي

إلى شموع البيت أبناء إخوتي

إلى كل عائلة فرد و احمد زي دون تفضيل

وإلى كل من ربطتني بهم صلة الصداقة والمحبة

إلى جامعة قاصدي مرباح -ورقلة

أهدي هذا العمل المتواضع .

الطالبة: رشيدة فرد

كلمة شكر

نحمد الله ونشكره على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل

فيشرفني أن أتقدم بشكري إلى الأستاذ الفاضل المشرف:محمد قوجيل

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا علي بنصائحهم وتوجيهاتهم

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للسيد:شريف محمد سليم محاسب معتمد ومحافظ حسابات بحاسي مسعود لنصائحه القيمة.

كما أشكر جزيل الشكر محافظي الحسابات وكذا المحاسبين وخبراء المحاسبة الذين استجابوا لطلبي والإجابة على الاستبيان

ويسعدني أن أتقدم بالشكر لكل من ساهم ولو بكلمة طيبة في انجاز هذه المذكرة .

الطالبة:رشيدة فرد

الملخص:

إن موضوع التحفظ المحاسبي يعد من أقدم موضوعات المحاسبة المالية، وأصبح مطلبا أساسيا في الوقت الراهن من جانب الأطراف ذات العلاقة بالقوائم المالية خصوصا مع زيادة الطلب على إنتاج قوائم مالية أكثر تحفظا نتيجة للتأكد من ممارسات إدارة الأرباح في معظم بيئات التقرير المالي، وتلخصت مشكلة دراستنا في السؤال التالي: ما اثر ممارسة التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية بالجزائر؟

وهدف البحث إلى التعرف على تفسيرات التحفظ، واهم أنواعه ودوافعه، ومعرفة اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية.

و تحقيقا لأهداف البحث قمنا بإتباع المنهج الوصفي بالاعتماد على المصادر ذات المجال المحاسبي من الكتب والمقالات والبحوث العربية والأجنبية، فضلا عن تصميم استمارة استبانه التي تم توزيعها على عينة الدراسة المتمثلة في محافظي الحسابات، خبراء المحاسبة ومحاسبين.

توصلت الدراسة من خلال الوسط الحسابي والانحراف المعياري إلى أن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تهتم بمبدأ التحفظ المحاسبي وتلتزم به عند إعداد القوائم المالية كونه أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسب، كما يساهم التحفظ المحاسبي في تعزيز مصداقية القوائم المالية وزيادة مستوى ملائمة المعلومات.

كما توصلت من خلال معامل الارتباط وخط الانحدار إلى انه هناك دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية، من خلال مساهمته في توعية مستخدمي القوائم المالية بمدى أهمية القرارات التي يتم اتخاذها في تحسين ربحية المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: تحفظ محاسبي، جودة القوائم المالية، مؤسسات اقتصادية، مكتب محاسب.

Résumé

Le conservatisme comptable est l'un des sujets les plus traité dans la comptabilité financière, devenu actuellement très exigé et demandé par les parties de les états financière, dont notre recherche fait objet, et dont la problématique est comme suite : Quel est l'impact du conservatisme comptable sur la qualité des états financiers dans les entreprises économiques en Algérie ?

L'objectif de notre recherche est d'identifier les différentes signification du conservatisme, et ses principales types et causes, ainsi que son impact sur les états financiers.

Pour y parvenir, nous avons suivi l'approche descriptive, en se référant aux différents ressources du domaine de comptabilité : livres, articles, recherches arabes et étrangères et en distribuant un questionnaire (formulaire) d'estimé aux commissaires aux comptes, experts comptables, comptables.

Nous avons conclue, à partir des analyses statistiques : l'écart-type et la moyenne arithmétique que les entreprises économique donnent une grande importance au conservatisme comptable et s'en servent pour préparer les états financiers et le considèrent comme un moyen de combattre l'incertitude, et de contribuer à renforcer la crédibilité de ces états et la fiabilité des informations.

Nous avons constaté aussi par le coefficient de corrélation et la ligne de régression qu'il existe une relation statiquement significative entre le conservatisme comptable et la qualité des états financiers émis par les institutions économique, par sa contribution à la prise de conscience des utilisateurs de ces états de l'importance des décisions prises pour améliorer la rentabilité de l'entreprise.

Mots clés : conservatisme comptable, qualité des états financiers, les institutions économiques, bureau comptable.

قائمة المحتويات

الملخص: IV
قائمة المحتويات VI
قائمة الجداول VII
قائمة الأشكال البيانية VIII
قائمة الملاحق VIII
توطئة: ..... ب

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لأثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية

تمهيد: 2
المبحث الأول: نشأة ومفهوم التحفظ المحاسبي 3
المطلب الأول:تطور مفهوم التحفظ: 3
المطلب الثاني: المفهوم المعاصر للتحفظ المحاسبي 5
المطلب الثالث: التحفظ المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي SCF 11
المبحث الثاني: اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية 16
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية 16
المطلب الثاني: اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية المنشورة 18
المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية 20
المطلب الأول: الدراسات السابقة 20
المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة 25
خلاصة الفصل 26

الفصل الثاني:الدراسة الميدانية

تمهيد 28
المبحث الأول: أسلوب وأدوات الدراسة 29
المطلب الأول: أسلوب الدراسة ومنهجية الدراسة 29
المطلب الثاني:الأساليب الإحصائية المستخدمة 33
المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة 33
المطلب الأول:عرض نتائج الدراسة ومناقشتها 33
المطلب الثاني: تحليل ومناقشة الفرضيات 45
خلاصة الفصل: 52
الخاتمة 54
المراجع 58
الفهرس 78

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1–2	مقياس الإجابة على بنود الاستبيان وفقا لمقياس لكارت الثلاثي	32
2–2	معايير تحديد الاتجاه	33
3–2	توزيع الاستمارات الموزعة على أفراد العينة	34
4–2	عامل الثبات الكلي للاستبيان	34
5–2	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	35
6–2	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	36
7–2	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	37
8–2	أراء أفراد العينة حول كل فقرة من فقرات المحور الأول للاستبيان	39
9–2	أراء أفراد العينة حول بعد القابلية للفهم	40
10–2	أراء أفراد العينة حول بعد الملائمة	41
11–2	أراء أفراد العينة حول بعد القابلية للتماثل	41
12–2	أراء أفراد العينة حول بعد المصداقية	42
13–2	أراء عينة الدراسة حول علاقة التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية	43
14–2	يوضح علاقة التحفظ المحاسبي بأبعاد جودة القوائم المالية	44
15–2	تأثير التحفظ المحاسبي على القابلية للتماثل والمقارنة في القوائم المالية	45
16–2	تأثير التحفظ المحاسبي على الملائمة في القوائم المالية	45
17–2	تأثير التحفظ المحاسبي على القابلية للتماثل والمقارنة في القوائم المالية	46
18–2	التحفظ المحاسبي على المصداقية في القوائم المالية	46
19–2	تأثير التحفظ المحاسبي على جودة في القوائم المالية	47
20–2	تلخيص النتائج	49
21–2	مستوى الدلالة بالنسبة للمؤهل العلمي	50
22–2	مستوى الدلالة بالنسبة للخبرة	50
23–2	مستوى الدلالة بالنسبة للوظيفة	51

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(2–1)	التمثيل البياني للمؤهل العلمي	36
(2–2)	يوضح التمثيل البياني لمتغير الوظيفة	37
(2–3)	يوضح الدائرة النسبية للخبرة المهنية	38

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	قائمة المحكمين	63
02	الاستبيان	67–64
03	مخرجات spss	76–68

مقدمة

توطئة:

يعتبر التحفظ المحاسبي من أهم المبادئ المحاسبية التي يجب أن تتوفر في القوائم المالية، ففي الحالات التي يواجه فيها المحاسب مشكلة الاختيار بين مجموعة من البدائل، فانه يختار البديل الذي يتفق مع التحفظ المحاسبي، فهذا الأخير يفرض قيدا على المحاسبين في عرض البيانات بحيث يتم إدراج القيم الدنيا للأصول والإيرادات والقيم العليا للالتزامات والمصروفات في حالات عدم التأكد، لذالك أصبح يمثل أهم ركن من أركان الممارسة العملية في المؤسسات الاقتصادية.

وقد لوحظ تزايد اهتمام الباحثين في مجال المحاسبة بموضوع التحفظ المحاسبي، ذلك بسبب تأثيره الكبير على ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية، وحسب أراء الباحثين فان السبب الرئيسي وراء الاهتمام بموضوع التحفظ المحاسبي يكمن في زيادة الطلب على إنتاج قوائم مالية أكثر تحفظا نتيجة للتأكد من ممارسات إدارة الأرباح في معظم بيئات التقرير المالي.

كما أكد معظم الباحثين أن التحفظ المحاسبي وإعلان التقارير في موعدها هو جوهر الشفافية في القوائم المالية، كما يظهر من خلال اختيارات الإدارة لتأجيل الاعتراف بالأرباح واخذ الخسائر المحتملة في الحسبان بعدم الإعلان عن المكاسب المتوقعة، والمبالغة في النفقات والمخصصات وإهلاك الأصول بهدف إظهار نتائج أعمال المؤسسة بصورة متحفظة، ويتم ذلك في إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

أصبح الالتزام بالتحفظ المحاسبي أساس تمييز المؤسسات في درجه شفافية قوائمها المالية ومعيارا لتصنيف البلدان حسب درجه تحفظ سياساتها وإجراءاتها المحاسبية.

حيث دعا مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (the financial accounting standard board FASB) في مفاهيم القوائم المالية معيار رقم (2) إلى أن أخطاء القياس الممكنة يجب أن تكون في اتجاه تخفيض صافي الدخل وصافي الموجودات وليس زيادتهما (FASB,1980) , فنجد أن مجلس معايير المحاسبة الدولية The International Accounting Standards Board (IASB) على سبيل المثال قد جاء في المعيار الأول الخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية بإلزام المؤسسات بإتباع سياسات متحفظة في الإفصاح عن عناصر القوائم المالية.

وفي نفس الاتجاه فقد لقي التحفظ المحاسبي معارضه شديدة من قبل المشروع المشترك للإطار الفكري للمحاسبة المالية بين مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الصادرة عام 2006 من حيث ان هذا التحفظ يؤدي إلى وجود نوع من التحيز في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة وهو ما يتعارض مع بعض الخصائص الأساسية لجوده تلك المعلومات وأهمها القابلية للمقارنة والتمثيل الصادق والعادل (FASB(2006 وحاز التحفظ المحاسبي (سياسة الحيطة والحذر) على اهتمام كبير من الجهات المعنية.

مشكله الدراسة:

ونسعى من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:**ما اثر ممارسة التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية؟**

وبناءا على الإشكالية نصيغ التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بالتحفظ عند إعداد القوائم المالية ؟
2. ما مستوى جودة القوائم المالية الصادرة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟
3. ما اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية الصادرة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

فرضيات الدراسة: تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

1. هناك مستوى توافر مرتفع للتحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة من المؤسسات الاقتصادية.
2. هناك مستوى توافر مرتفع للجودة في القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات شخصية.

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الدراسة في كونها تتطرق لموضوع من أهم المواضيع الملموسة علميا إلا و هو التحفظ المحاسبي،كما تكمن الأهمية الحقيقية لهذه الدراسة في تقديمها لمؤشرات جديدة عن مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في الجزائر باستخدام منهجية مختلفة بالإضافة إلى تقديم دليل حول علاقة التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية.

أهداف الدراسة :

تأتي هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

1. تحديد مستوى التحفظ في القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.
2. تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين حول مستويات التحفظ داخل القوائم المالية المنشورة .
3. المساهمة في تقييم شفافية الإفصاح المالي من قبل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.
4. الخروج ببعض التوصيات ذات العلاقة والتي يمكن إن يستفاد منها من قبل إدارات المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

محددات البحث:

نحاول من خلال هذا البحث دراسة دور التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي من خلال دراسة اثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر و ذالك بالاستطلاع على أراء مجموعة من محافظي الحسابات، الخبراء المحاسبين و المحاسبين في كل من دائرة حاسي مسعود وولاية ورقلة حول مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمبدأ التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية.

منهجية الدراسة

لغرض إتمام الدراسة بجانبيه النظري والتطبيقي يستوجب اعتماد المنهجين الآتيين:

أ- **مناهج للدراسة:** في هذه الدراسة نستعين على منهجين أساسيين وهما:

1. المنهج الوصفي: من خلال دراسة الرسائل والأطروحات الجامعية والمقالات والمداخلات والكتب العربية .
2. المنهج التحليلي: حيث يساعدنا في تحليل الاستبيان الذي تم توزيعه، الأدوات المستخدمة في البحث برنامج spss.

ب- أساليب جمع البيانات : ولجانب المناهج التي استعنا بها للتحليل والوصف نستعمل أيضا أساليب لجمع المعلومات وتتمثل في

1. البيانات الأولية (الاستبيان)

سيتم الاعتماد في جمع البيانات الأولية على استبيان أعدّ خصيصا لهذا الغرض حيث سيتم توزيعه على عينة محافظي الحسابات، خبراء محاسبين وعينة عشوائية من المحاسبين (محاسب معتمد، محاسب في مؤسسة اقتصادية).

2. البيانات الثانوية

سيتم الحصول عليها من خلال الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع وبعض الكتب والمجلات والمقابلات مع بعض مستخدمي القوائم المالية.

هيكل الدراسة:

لقد تطرقنا في مذكرتنا إلى فصلين تم تقسيمهما كمايلي:

الفصل 1:تطرقنا فيه إلى تأثير التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية وفصلنا في ماهية التحفظ المحاسبي واهم دوافعه كما تطرقنا فيه الى ماهية القوائم المالية واهم خصائص جودتها وتطرقنا إلى الدراسات السابقة كذلك .

الفصل2: أخذنا فيه الدراسة التطبيقية من خلال الاستبانة حيث قمنا بتوزيعها على أفراد العينة المتمثلة في محافظي الحسابات،خبير محاسبي ومحاسب لكل من منطقة حاسي مسعود وورقلة، والتي سنحاول قدر الإمكان إبراز تأثير التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية واهم النتائج المتوصل إليها واثبات صحة الفرضيات من عدمها وعرض النتائج ومناقشتها.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية لأثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية

تمهيد:

يعتبر التحفظ المحاسبي من أهم السياسات المحاسبية التي أولى الفكر المحاسبي لها اهتماما كبيرا لما له من تأثير ملموس في تحسين درجة الملائمة والاعتمادية على القوائم المالية، ومن اجل التفصيل أكثر في الموضوع ارتأينا أن ننجز في هذا الفصل المباحث التالية:

- المبحث الأول:نشأة ومفهوم التحفظ المحاسبي؛
- المبحث الثاني:اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية؛
- المبحث الثالث:الدراسات السابقة العربية والأجنبية؛

المبحث الأول: نشأة ومفهوم التحفظ المحاسبي.

خصصنا هذا المبحث لنشأة ومفهوم التحفظ المحاسبي فمن الضروري التطرق للإطار ألمفاهيمي لفهم الموضوع والتحكم فيه.

المطلب الأول:تطور مفهوم التحفظ:

من الواضح أن مبدأ التحفظ المحاسبي مفهوم قديم لازم الإنسان من بداية الخليقة، أما من ناحية تاريخنا فهو يرجع نشأة تطبيق التحفظ المحاسبي لعدة قرون، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن المحاسبة في القرون الوسطى طبقت التحفظ، فهناك أدلة لتأثير التحفظ على التطبيق المحاسبي مند أكثر من خمسة قرون مضت[1].

(Watts ,R ,L ,Zimmerman,J ,L 1986 –Basu ,s,1997)

في محاولة إلقاء الضوء على التطور التاريخي للاهتمام بالتحفظ المحاسبي فان الدراسة ستعرض ذالك وفقا للتقسيم الزمني التالي:

- قبل القرن العشرين.
- بداية القرن العشرين حتى نهاية الستينات.
- منذ سبعينات القرن العشرين.

أولا: قبل القرن العشرين فقد أشار (Basu) إلى انه في بداية القرن الرابع عشره، وجد في كتاب بعنوان " الاقتصاد و الإدارة" انه يجب على مدوني حسابات صاحب المشروع أن يكونوا حذرين وأمناء، كما أشار (basu) إلى أن السجلات المتبقية من القرن الرابع عشر وجد بها ما يشير إلى أن المخزون تم تقييمه وفقا لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما اقل (basu ,s,2009)، وفي عام 1675م أكد الزعيم (Jacques savary) على ضرورة التحفظ في التطبيق المحاسبي، ففي بداية مناقشته لموضوع المحاسبة عن ضرائب الولايات، أشار إلى انه إذا بدأت قيمة البضاعة المشتراة في التدهور، أو أصبحت متقادمة أو كانت تقديرات المصنعين أو تجار الجملة تنخفض عن سعرها الأصلي، فانه يجب تسجيلها بهذا السعر المنخفض.

والجدير بالذكر أن افتتاحية مجلة the Accontant في الطبعة الرابعة في جوان 1881، قامت بمناقشة التحفظ المحاسبي ومدى مسئولية المراجعين عن التقديرات[2].

ويؤكد (Salier) في كتابه المنشور عام 1979 بعنوان Depreciation Applications أن قيد الإهلاك تخفض من ضرائب الدخل في المملكة المتحدة في عام 1878، الأمر الذي كان وراء الاهتمام بموضوع الإهلاك في المملكة، وأن الأدبيات

[1] الرشدي،ممدوح صادق محمد، تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة جامعة سوهاج، المجلد 25، 2011، ص14.

[2] Brief, R.P., "The Accountants Responsibility in Historical Prespective" , The Accounting Review, Vol 15, 1975, P560.

في ثمانينات القرن التاسع عشر تشابهت مع الأدبيات في الولايات المتحدة بشان الاهتمام بموضوع الإهلاك، حيث اتجهت بقوة لدراسة قانون الضرائب الصادر في عام 1909 على دخل الشركات[1].

من خلال اللمحة على التطور التاريخي للاهتمام بالتحفظ المحاسبي فيما قبل القرن العشرين، نستخلص ما يلي:

- تمتد جذور تطبيق التحفظ المحاسبي إلى بداية القرن الرابع عشر حيث لازم مهنة المحاسبة منذ بدايات ممارستها، ويلاحظ على غالبية الكتابات في هذه الفترة أنها اقتصرت على التطبيق العلمي لمهنة المحاسبة والمشاكل التي يقابلها المحاسبون ومحاولة إيجاد حلول لها.
- على الرغم من وجود كتابات في فترة ما قبل القرن العشرين تؤكد وجود ممارسة التحفظ المحاسبين، إلا انه لم يلحظ خلالها وجود تبريرات للإجراءات المحاسبية المتبعة بوجه عام.

ثانيا:بداية القرن العشرين حتى الستينات: شهدت بداية القرن العشرين اهتماما ملحوظا بالتحفظ المحاسبي من جانب الكثير من البحوث والدراسات الأكاديمية، ويؤكد على ذلك بعض الباحثين ويشيرون إلى أن بداية البحوث والدراسات الأكاديمية الأمريكية على التحفظ المحاسبي كانت في البداية معيارية، وظلت على ذلك حتى منتصف القرن العشرين[2]للاعتراف بالإرباح والخسائر.

منذ سبعينات القرن العشرين: لوحظ أن تزايد التقرير عن الخسائر من قبل الشركات الأمريكية، وتزايد ممارسات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، شكلا القضية الرئيسية للبحث المحاسبي في بداية السبعينات، حيث نال التحفظ المحاسبي وقضية قياسه محور اهتمام العديد من الدراسات البحثية في تلك الفترة.

كما شهدت أوائل السبعينات بداية البحوث التطبيقية في المحاسبة، حيث أدى استخدام أساليب البحث التجريبي والأساليب الكمية إلى تطورات هامة في البحث التجريبي وتطورات هامة في البحث والفكر المحاسبي، فسرعان ما انعكس ذلك على دراسة تأثير الطرق المحاسبية البديلة على زيادة أو تخفيض الدخل، حيث اتجه البحث المحاسبي للاستفسار عن الطرق المحاسبية التي قد تؤدي إلى تضخيم الأرباح وتظليل المستثمرين. (Ball,R ,1972)، ثم تحولت الدراسات إلى تفسير الدوافع الاقتصادية للاختيار المحاسبي.

كما أشار احد الباحثين إلى انه قد لوحظ تزايد في ممارسة التحفظ المحاسبي، بعد إنشاء مجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB 1973، على الرغم من عدم مسئولية عن ذالك[3].

[1] Basu, S., "Conservatism Research: Historical Devlopment and Future Prospets", China journal of Accountig Research, Vol2, Issue 1,2009, p12.

[2] Watts, R, L, Zimmerman, J.L ,1986-Basu, S,2005

[3] خليل عبد الفتاح، التاصيل العلمي لمفهوم و قياس التحفظ المحاسبي في ضوء الاتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبي، مجلة الدراسات المالية و التجارية ، كلية التجارة جامعة القاهرة، فرع بني سويف، 2003.

ضف إلى ذلك فقد شهدت فترة الثمانينيات اتجاه كثير من البحوث نحو دراسة وتحليل التباين في المحاسبة المطبقة على المستوى الدولي، ومحاولة تصنيف الدول من حيث الأكثر أو الأقل تحفظا، تلي ذالك مجموعة من البحوث حاولت اختبار الاختلاف في مستوى التحفظ المحاسبي من خلال تفسير الاختلافات الثقافية بين الدول[1].

ورغم كثرة الاهتمام البحثي بموضوع التحفظ المحاسبي منذ بداية الأزل حيث اتجهت الدراسات نحو قضايا محاسبية أخرى، إلا أن الاهتمام بموضوع التحفظ المحاسبي تجدد لمرة أخرى خلال الاجتماع السنوي لجمعية المحاسبية الأمريكية A.A.A عام 1993،حيث طالب Baruch lev تقديم مشروعات بحثية مفصلة للإجابة عن السؤال "لماذا يكون التحفظ المحاسبي أساس التقرير المالي ؟

وجدير بالذكر أن Basu قدم دراسته لمؤتمر عام 1995م، حيث خضعت لستة جلسات للمراجعة من قبل المجلة، وتم رفضها في المقابلة السنوية ل الجمعية المحاسبية الأمريكية A.A.A عام 1997، بسبب اعتبار أن هذه الدراسة ليست تحفظ، إلا أن المجلة في نهاية نفس السنة قامت بنشر هذه الدراسة (Basu,s,2009).

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لدراسة Basu 1997 قبل نشرها، إلا أن تأثيرها اللاحق كان مفاجأة، حيث ساهمت هذه الدراسة في توجيه البحث المحاسبي مرة أخرى نحو دراسة التحفظ المحاسبي، وظهر بعد ذالك الكثير من الدراسات التي تناولت التحفظ المحاسبي من منظورات متباينة، اعتمدت غالبيتها – إن لم تكن جميعها – على دراسةBasu 1997 كمرجع أساسي لها، الأمر الذي يمكننا القول بان دراسة Basu 1997 سيطرت على الأدب المحاسبي للتحفظ منذ نشرها وحتى تاريخنا هذا.

المطلب الثاني: المفهوم المعاصر للتحفظ المحاسبي

لقد خصصنا هذا المطلب لشرح ماهية التحفظ المحاسبي حيث قمنا بتقسيمه إلى فرعين، الفرع الأول تناولنا فيه المفهوم، الأنواع واهم دوافع التحفظ المحاسبي، بينما الفرع الثاني تطرقنا فيه إلى أهم مقاييس التحفظ المحاسبي.

[1]Gray, S.J, 1980, International Accounting Difference from a Security Analysis Perspective : Some European , Journal Of Accounting Research, Vol 18 pp 64-76

أولا: مفهوم ،أنواع و أهم دوافع التحفظ المحاسبي:

يعد التحفظ المحاسبي احد المفاهيم المثيرة للجدل في الفكر والممارسة المحاسبية، وقد اعتاد رواد المحاسبة الأوائل على استخدام مفهوم "الحيطة و الحذر"[1] للتعبير عن التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية.

1.تعريف التحفظ المحاسبي: عرف (Givoly & Hany) التحفظ بأنه طريقة للاختيار من بين البدائل المحاسبية للأخذ بالقيم الأقل للأصول والإيرادات والقيم الأكبر للأعباء والإفصاح عنها[2].

فالتحفظ المحاسبي هو الاعتراف بالخسائر المتوقعة دون الأرباح المتوقعة، والاعتراف بالقيم الدنيا للأصول حيث ينطوي التحفظ على استخدام المعايير الأشد صرامة عند الاعتراف بالأرباح[3]، والاختيار من بين البدائل المتاحة، البديل الذي لا يبالغ في إثبات قيم موجودات المؤسسة أو قيمة دخل الفترة المالية ومن أهم تطبيقاته في الحياة العملية تقييم بضاعة آخر المدة إما بسعر التكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أي الأقل بينهما وتكوين المخصصات بأنواعها كمخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص هبوط أسعار الأوراق المالية ومخصص خصم أوراق القبض.

بينما المحاسبة تعترف بخسارة انخفاض قيمة المخزون أو الخسارة المتوقعة في أسعار العملات الأجنبية قبل تحققها بالبيع الفعلي للبضاعة أو العملة الأجنبية عملا بمبدأ الحيطة والحذر، وتحتاط المؤسسة لاحتمالات انعدام الديون بإنشاء مخصص الديون المشكوك في تحصيلها احتياطا وحذرا، بينما لايعترف هذا المفهوم بأي زيادة في قيمة المخزون عن التكلفة الأساسية من قبيل الاحتياط أيضا[4]، ويقصد بالحيطة والحذر بصفة عامة:

ا-انه يجب على المحاسبين أن يسجلوا اقل القيم بالنسبة للأصول والإيرادات وأن يسجلوا أكبرها بالنسبة للخصوم والأعباء.

ب-انه ينبغي التعجيل بأخذ الأعباء في الاعتبار قبل حدوثها بدلا من التأجيل وبأخذ الإيرادات في الاعتبار حال حدوثها بدلا من التعجيل بها.

إن المحاسبين يطبقون مبدأ الحيطة والحذر الذي يقضي بأخذ القيمة الأقل عند تقييم الأصول، ويقضي أيضا بعدم اخذ الأرباح المتوقعة في الحسبان عند إعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، مع الاحتياط للخسائر والالتزامات المتوقعة عن طريق تكوين المخصصات لمواجهتها، وتحمل هذه المخصصات على حسابات النتيجة كعبء على الإيراد، فظهور حسابات المخصصات على

[1] مدثر ابو الخير،المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي وجودة الارباح، القاهرة جامعة عين شمس كلية التجارة مجلة الفكر المحاسبي السنة 18،العدد 2)، 2014، ص 284.

[2] Givoly, D., C .Hayn, and A. Natarajan, "Meausuring reporting conservatism", The Accounting Review 2007,p106.

[3] علام محمد موسى حمدان، اثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد2، الأردن 2011،ص417.

[4] محمد مطر، موسى السويطي ، مرجع سبق ذكره، 2008ص 67-68

اختلاف أنواعها في القوائم المالية يمثل نتيجة طبيعية لمفهوم الحيطة والحذر وعلى الرغم من أهمية هذا المفهوم الذي يحكم اختيار السياسات المحاسبية، إلا انه ينبغي عدم المغالاة في تطبيقه حتى لا يؤدي ذلك إلى تكوين احتياط سري.

إن المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) السياسات المحاسبية والإفصاح عنها قد اقترب من هذا المفهوم حيث ورد في هذا المعيار ما يلي: غالبا ما تكون نتائج بعض العمليات المحاسبية غير مؤكدة، لذالك يتوجب تبني الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية، ولكن إتباع الحيطة والحذر لا يبرر تكوين احتياطات سرية، وقد تراجعت هيئة معايير المحاسبة المالية في أمريكا مؤخرا عن تقييم الاستثمارات بغرض المضاربة بالتكلفة أو السوق أيهما اقل، وقبلت بتقييمها بسعر السوق بتاريخ القوائم المالية، انسجاما مع المفهوم المعاصر لمفهوم الحيطة والحذر[1].

وقد جاء في المعيار (2) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ضمن مشروع الإطار الفكري للمحاسبة المالية من حيث أن التحفظ المحاسبي هو وسيله للتعامل مع حالات عدم التأكد والمخاطرة الكامنة في الأنشطة التي تقوم بها الشركة.

وعرفه (Basu) عام 1997 على انه التوقيت غير المتماثل لانعكاس اثر كل من الأنباء السارة وغير السارة في الربح المحاسبي المنشور في القوائم المالية من حيث انعكاس اثر الأخبار غير السارة بصورة أسرع من الأخبار السارة.

كما وضّح خليل في 2003 أن التحفظ المحاسبي يعني بوجه عام توقع المحاسب جميع الخسائر من غير توقع أية أرباح وفي الوقت نفسه عرفه (Watts) في نفس السنة بأنه إتباع مستوى من التحقق فيما يختص المكاسب أعلى من ذلك المستوى الذي يتم إتباعه فيما يختص بالخسائر.

ومن وجه نظر قائمه المركز المالي عرفه(Beaver&Ryan) سنة 2002 انه عبارة عن معيار للاختيار بين الطرق المحاسبية يؤدي إلى الانخفاض المستمر في الربح المحاسبي المنشور في القوائم المالية من فترة لأخرى.

2.أنواع التحفظ المحاسبي هناك نوعان من التحفظ نختصرهم في النقاط التالية:[2]

أ.التحفظ المشروط (conditional conservatism) ويعني أن يكون التحفظ معتمدا على وقوع الأحداث، بمعنى أن يتم استبعاد وتخفيض القيم الدفترية في ظل وقوع أحداث غير ملائمة بدرجة كافية، وكأمثلة على ذالك، يعتمد على تطبيق أسلوب

التكلفة أو السوق أيهما اقل للمحاسبة عن المخزون السلعي، والاعتراف بخسائر التدهور (Down Impairment write) في قيم الأصول طويلة الأجل والأصول غير الملموسة.[1]

[1] مدحت فوزي عليان وادي، اثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية، غزة، 2006 ،ص63.

[2] Ball, Robin and Sadaka , Is Accounting Conservatis Due to Debt Equity Markets An International Test of Contracting and Value Relevance, theories of Accounting ,2005,Available at :
http://www.com/carlsonschool.umn.edu/Assets/51165.pdf.p9,06/01/2014

وهو تسريع الاعتراف بالخسائر الاقتصادية.

ب.التحفظ غير المشروط (unconditional conservatism) أن يكون مستقلا عن وقوع الأحداث، بمعنى انه ينتج عن الإجراءات المحاسبية المستخدمة لقياس وتسجيل الأصول بقيم دفترية تقل عن القيم السوقية لها على مدار عمرها غير الإنتاجي بشكل يؤدي إلى نشأة شهرة غير مسجلة. وكأمثلة عن ذالك، معالجة تكلفة إنشاء العناصر غير الملموسة داخليا كمصروفات بدلا من رسملتها[2] وإهلاك الأصول الثابتة بطرق الإهلاك المعجل مقارنة بالإهلاك الاقتصادي، الاستمرار في تطبيق أساس التكلفة التاريخية فيما يتعلق بتسجيل وإظهار الأصول بقائمة المركز المالي.

3.دوافع التحفظ المحاسبي: يمكن التمييز بين أربع دوافع للتحفظ المحاسبي هي:[3]

أ.الدافع التعاقدي للتحفظ: ويعتبر الدافع التعاقدي من أقدم دوافع التحفظ المحاسبي، فهناك العديد من الأطراف التي تهتم بعمل المؤسسة، والتي تسعى إلى تحقيق مصالحها من بينها المساهمين والمقرضين الذين يسعون إلى ضمان مصالحهم من خلال التحفظ المحاسبي، حيث يضمن للمساهمين استمرارية الأرباح في المستقبل وجودتها، ويوفر للدائنين ضمانا اكبر على تحصيل حقوقهم، كما يحد من استغلال المسيرين لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب المساهمين والدائنين. فنظرية التعاقدات تبين أن عملية التعاقد، ومتابعة وتسوية العقود القائمة والمحاسبة عنها، تتوقف بشكل جزئي على الأرقام المحاسبية، والمسيرون، باعتبارهم الطرف الرئيسي في عملية التعاقد، يحاولون دائما التخلي عن السياسات المتحفظة في إنتاج الأرقام المحاسبية المؤثرة في هذه العقود[4]، ومن أهم هذه العقود التي تبرمها المؤسسة، عقود الحوافز وعقود المديونية.

ب.دافع المقاضاة: إذ أن المدراء يميلون للتحفظ في الإعلان عن الأرباح والقيم العليا للأصول لتجنب تعرضهم للتقاضي من قبل الأطراف التي تعتمد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتها الاستثمارية إذا ما فشلت تقديرات الإدارة للأرباح.

ج.**الدافع الضريبي**:إلى حد ما يتأثر الربح المحاسبي بمقدار الضريبة المحسوبة عليه، إذ تؤثر الطرق المحاسبية المستخدمة على الدخل المعلن عنه والذي يؤثر بدوره على قيمة الضريبة، وطالما أن المؤسسة تحقق أرباحا خاضعة للضريبة فإنها ستحاول تأجيل العبئ الضريبي بإتباع سياسات متحفظة في إعداد التقرير المحاسبي بشرط أن تقبل السلطات الضريبية قواعد المحاسبة المتحفظة. لذا فان

---

[1]Juan Manuel Garcia Lara, Beatriz Garcia Osma, Fernando Penalava, Conditional Conservatism and Cost of Capital, forthcoming in Review of Accounting studies, Electronic Copy available at : http://ssrn.com/abstract =1544307, 06/01/2014.

[2] علي يوسف، اثر محددات هيكل ملكية المنشاة في تحفظ التقارير المالية "دراسة تطبيقية "مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الاول 2012، ص246.

[3] علام محمد موسى حمدان،العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية: دليل من الأردن، المجلة الأردنية في العلوم الادارية، المجلد 8،العدد 1، الاردن 2012، ص24.

[4] ابو الخير مدثر طه، المنظور المعاصر للتحفظ –بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق السهم المصرية، المجلة العلمية للتجارة و التمويل، كلية التجارة–جامعة طنطا مصر،المجلد الثاني، العدد الأول، سنة 2008، ص8.

بعض قوانين الضرائب تساهم في زيادة أو تخفيض التحفظ المحاسبي، فمثلا على الرغم من أن طريقة القسط المتناقص في الاعتراف بالاهتلاك تساهم في دعم التحفظ المحاسبي، إلا أن نادرا ما تقرها قوانين الضرائب، وهذا خلافا للحالة الجزائرية فقد اقر المشرع الجزائري تطبيق طريقة الاهتلاك المتناقص بالمعاملات في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 174، على أن يتم وفق شروط محددة مذكورة في نفس المادة.

د.الدافع التنظيمي:يقصد بالتنظيم المحاسبي الجهات المعنية بوضع معايير المحاسبة وتلك المعنية بمراقبة الالتزام بهذه المعايير مثل هيئات سوق المال، حيث أن لتنظيم الأسواق المالية والتعاملات المالية اثر مباشر على طبيعة الإفصاح المحاسبي، وذالك من خلال التعليمات ومتطلبات الإفصاح التي أقرتها هيئات الأوراق المالية، والتي كان لها دور في توجيه وازدياد الطلب على التحفظ المحاسبي، إن المسئولية الملقاة على هذه الجهات هي مسئولية تشكلها الضغوط السياسية والاجتماعية المفروضة على المنظمين التي تظهر وتمارس بشكل حاد عند تعرض المؤسسات لأي فشل ولا تقدم الأرقام المحاسبية إنذار عن احتمالات وقوع هذا الفشل[1]، فبالنسبة لهيئات وضع المعايير المحاسبية، فان دورها في طلب التحفظ المحاسبي يقع على أساس قبلي عند وضع المعايير المحاسبية وبدائل القياس والتقرير المحاسبي، إما دور هيئات الرقابة والإشراف فيقع في مرحلة بعدية عند متابعة مدى التزام المؤسسات بالمعايير المحاسبية.

ثانيا: قياس التحفظ المحاسبي: هناك أربعة مقاييس للتحفظ المحاسبي الأكثر شيوعا هي كالتالي [2]:

1.نموذج Basu 1997[3] ويعرف أيضا بمقياس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم، يفترض هذا النموذج أن التحفظ المحاسبي يتطلب درجة أعلى للتحقق من الأرباح مقارنة بالخسائر–وهو جوهر التحفظ المحاسبي–إذ تؤدي المكاسب إلى زيادة صافي الأصول، بينما تؤدي الخسائر إلى تخفيضها، ويتم قياس التحفظ من خلال ملاحظة سرعة استجابة المحاسبة لهذه الأرباح والخسائر أي أن التحفظ المحاسبي يعمل على عدم تماثل توقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية، لذا يعرف هذا القياس أيضا بالتوقيت الغير متماثل (Asymmetric Timeliness) نسبة إلى أن السوق يتعامل مع الأخبار السيئة بشكل وقتي أو فوري وينظر إلى الآثار الايجابية للأخبار الجيدة على المدى الطويل متفقا في ذالك مع مفهوم التحفظ المحاسبي، إذ تنعكس الأخبار السيئة في الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، وقد تنبأ Basu أن عوائد الأسهم السالبة سوف تنعكس بشكل كامل في أرباح نفس الفترة، بينما عوائد الأسهم الموجبة ستنعكس بشكل غير كامل في نفس الفترة[4].

2.مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية: كما يعرف هذا المدخل بمقياس صافي الأصول، إذ تستخدم نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لفحص قيمة سهم المؤسسة بمقارنة قيمته الدفترية مع قيمته السوقية، وقد أشارت عدة دراسات إلى أن انخفاض

[1] ابو الخير مدثر طه،مرجع سبق ذكره 2008،ص11.

[2] علام محمد موسى حمدان، مرجع سبق ذكره،2012،ص25.

[3] Zhang, J .(2008) The contracting Benefits of Accounting Conservatism To Lend.

[4] Basu s, the conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings, Journal of Accounting and Economics, 24, 1997,p11

نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لأقل من الواحد الصحيح عبر فترة زمنية، يشير إلى استخدام المؤسسة لسياسات محاسبية متحفظة نحو الاعتراف بالأرباح وبالقيم الأعلى للأصول، فالتحفظ المحاسبي يعمل على تخفيض القيمة الدفترية للمؤسسة مقابل قيمتها السوقية، بمعنى أن المؤسسة مقيمة بأقل مما يجب، وهو جوهر التحفظ الذي نادت به النظرية المحاسبية.

3.المدخل المستند للمستحقات: المستحقات هي الفرق بين التدفق النقدي التشغيلي وصافي الأرباح، حيث أن ظهور المستحقات بقيمة سالبة عبر فترة زمنية يشير إلى استمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح، بمعنى أخر وجود سياسات محاسبية متحفظة عملت على تخفيض أرباح المؤسسة المعلن عنها، بينما بقيت التدفقات النقدية مستمرة نتيجة لوجود أرباح جيدة غير معترف بها[1].

4.مؤشر التحفظ (c-score) تم تطوير هذا المؤشر من قبل penman & zhang، ويهدف إلى قياس تأثير التحفظ المحاسبي على الميزانية، وذلك بمقارنة نسبة الاحتياطات الخفية[2] إلى صافي الأصول التشغيلية، لأن زيادة الاحتياطات الخفية بنسبة أعلى من صافي الأصول التشغيلية يشير إلى أن المؤسسة تستخدم سياسات محاسبية متحفظة عند الإعلان عن قيمة أصولها، وعليه فان ارتفاع مؤشر (c-score) يعني زيادة درجة التحفظ.

ثالثا :العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي :

هناك العديد من العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي نذكرها فيما يلي:

1.حجم الشركة: أثبتت بعض الدراسات السابقة[3] إن الشركات كبيره الحجم تتعرض للكثير من الضغوط السياسية، في المقابل يرى (Hayan)[4]إن الشركات الصغيره الحجم تتعرض لمشاكل أكثر من الشركات الكبيرة الحجم لذلك نتوقع أحيانا أن الشركات الصغيرة هي أكثر الشركات تحفظا لتجنب الدعاوي القضائية.

2.عقود المديونية: من مصلحه المقرض أن يتم استخدام التحفظ في القوائم المالية للشركات المقترضة حيث يحتاج كل مقرض إلى ضمان سداد قيمة الدين وضمان خدمه الدين وذلك بدفع الفوائد وإقساط القرض في مواعيدها المحددة وقد وجد (choi)[5] أن التحفظ يزداد لدى الشركات التي تعتمد في تمويلها على البنوك وذلك بعد أن تم قياس التحفظ المحاسبي بمقياس (Basu 1997)

[1] علام محمد موسى حمدان، مرجع سبق ذكره،2012، ص25.

[2] الاحتياطات الخفية تنشا عن خفض قيمة الأصول أو المبالغة في تقييم الخصوم.

[3] Mason,L.(2004).The Impact of Accounting Conservatism on The Magnitude of Differential Information Content of Cash Flows and Accruals,Journal of Accounting and Finance , vol.(19),pp.249-264.

[4] Smith,J. ,skousen,F.(1987). Intermediate Accounting. 9th Edition, South-Western Pubishing, Ohio.

[5] Srivastava, A and Tse, S.(2007) What Drives Changes in Accounting Conservatism ? The effect of the Promptness of recognizing Anticipated Gains Versus Losses on Conservatism, Working Paper , www.ssrn.com.

3.حوكمة الشركات: ترتبط حوكمة الشركات ارتباطا ايجابيا بالتحفظ المحاسبي فكلما زادت فعالية الحوكمة كلما زاد الطلب على تطبيق مستوى مرتفع من التحفظ داخل القوائم المالية .

4.التنظيم المحاسبي المهني: يقصد بها التنظيمات المهنية المسؤولة عن وضع معايير المحاسبة التي تتسم بالتحفظ وتلك المعنية بمراقبه الالتزام بتطبيق المعايير مثل هيئات سوق المال[1] .

5. كفاءة السوق المالي :كلما كان سوق رأس المال نشطا كلما اتجهت الشركات نحو التحفظ مما يؤدي إلى تخفيض درجه عدم تماثل المعلومات .

6.النظام القضائي: كلما كان النظام القضائي يتسم بالقوة كلما كان هناك توجه من الإدارة نحو زيادة درجه التحفظ المحاسبي وذلك بسبب تخوف الإدارة من المساءلة القضائية في المبالغة في زيادة وانخفاض قيم الأصول[2].

المطلب الثالث: التحفظ المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي SCF

تعد القوائم المالية وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية التي تتيح للإدارة حرية الاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية وحرية التقدير الشخصي لبعض الأحداث، لذا يعتبر مفهوم التحفظ المحاسبي منهجا عاما يساعد المحاسب لمعالجة مشكلة عدم التأكد بطريقة عملية.

أولا: التحفظ المحاسبي في النظام المحاسبي المالي: في هذا الفرع سنبين وجود التحفظ المحاسبي في النظام المحاسبي المالي من خلال تحديد القواعد التي تعكس مفهوم التحفظ المحاسبي.

أ.مفهوم التحفظ المحاسبي: أشارت المادة 14من المرسوم 08-156على انه[3] : "يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للواقع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شانها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه.

ينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتجات كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء كما يجب أن لا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة هذا إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها."

---

[1] Watts,R.(2003). Conservatism in Accounting Part II :Evidence And Research Opportunities. Accounting Horizons, Vol (17), pp. 287-301

[2] Zhang, X.(2008).Conservative Accounting and Equity valuation, Journal of Accounting & Economics, Vol.(29), N°(01), pp.129-149

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 27، المؤرخة بتاريخ 28مايو 2008الموافق 22 جمادى الأولى 1429،ص12.

كما أشار النظام المحاسبي المالي لمفهوم التحفظ المحاسبي بمصطلح "الحيطة " واعتبره احد المبادئ المحاسبية التي تحكم عملية إعداد القوائم المالية في حالة عدم التأكد، كما أكد على التقدير المعقول وعدم المبالغة في التقييم.

ب.الأعباء: ذكر في القرار المؤرخ 23 رجب 1429 الموافق 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها في الفصل الأول مبادئ عامة[1]

القسم الأول: إدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات في الحسابات في الفقرة 4.111 "يترتب عن الأعباء المبينة بوضوح من حيث موضوعها والمحتملة بفعل أحداث طرأت أو جار حدوثها من قبيل الاحتمال تكوين احتياطات"

ومن باب الحيطة والحذر فان النظام المحاسبي المالي أكد على وجوب تكوين احتياطات وذلك للأعباء المحتملة وهذا ما يعكس وجود مفهوم التحفظ المحاسبي.

ج.الأصول: يذكر القسم الثاني: قواعد عامة للتقييم[2] الفقرة 7.112: "عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل اقل من قيمته المحاسبية الصافية للاهتلاك، فان هذه القيمة الأخيرة يجب إرجاعها إلى قيمتها القابلة للتحصيل. وحينئذ يشكل مبلغ فائض القيمة المحاسبية على القيمة القابلة للتحصيل، خسارة في القيمة" الفقرة 8.112 : "تثبت خسارة أي أصل بانخفاض الأصل المذكور وبإدراج عبء في الحسابات".لقد نص النظام المحاسبي المالي على تطبيق الإجراءات المحاسبية للاعتراف بخسائر التدهور في قيم الأصول غير الجارية، وذالك تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر.

د.التثبيتات: ذكر نفس القرار في الفصل الثاني: قواعد خاصة بالتقييم والإدراج في الحسابات، القسم الأول: التثبيتات العينية والمعنوية وذلك في الفقرة 10.121 "إذا صارت القيمة القابلة للتحصيل لأي تثبيت اقل من قيمتها الصافية المحاسبية بعد الاهتلاكات، فان هذه القيمة الأخيرة تعود إلى القيمة القابلة للتحصيل عن طريق إثبات خسارة في القيمة" [3].

أما الفقرة 15.121" تشكل نفقات البحث أو النفقات الناجمة عن طور البحث مشروع داخلي أعباء تدرج في الحسابات عندما تكون مستحقة ولا يمكن تثبيتها"[4] وقد أكد النظام المحاسبي المالي على أن نفقات البحوث المستحقة والتي لا يمكن تثبيتها يتم الاعتراف الفوري بدلا من رسملتها وبالتالي اعتبارها كنفقة تدرج في جدول حسابات النتائج ولا تعتبر تثبيتا معنويا في الميزانية، وهذا من باب الحيطة والحذر.

هـ.الأصول المالية: في القسم الثاني من الفصل الثاني الأصول المالية غير الجارية(تثبيتات مالية) سندات وحسابات دائنة الفقرة: 6.122: "يتم تقييم التوظيفات المالية التي تمت حيازتها حتى حلول استحقاقها وكذالك القروض والحسابات الدائنة التي يصدرها

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، المؤرخة بتاريخ 25مارس 2009الموافق 28ربيع الاول 1430،ص6.
[2] المرجع السابق،ص7.
[3] المرجع السابق،ص9.
[4] المرجع السابق،ص10.

الكيان لم تتم حيازتها لأغراض معاملة تجارية بالتكلفة المهتلكة وتخضع كذالك عند إقفال كل سنة مالية لاختبار تناقص في القيمة قصد إثبات أي خسارة محتملة في القيمة، طبقا للقواعد العامة لتقييم الأصول[1]".

وعملا بمبدأ الحيطة والحذر فان المشرع نص على أن يتم الاعتراف الفوري بالخسائر المحتملة، ولم ينص على أن يتم الاعتراف بالمكاسب المحتملة.

و.المخزونات: يؤكد الباحثون أن استعمال طريقة "التكلفة أو السوق أيهما اقل" لتقييم المخزونات تعتبر كمؤشر لوجود التحفظ المحاسبي، وقد ذكر النظام المحاسبي المالي ذالك صراحة حيث نجد في القسم الثالث المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ الفقرة 5.123:"عملا بمبدأ الحيطة والحذر، فان المخزونات تقيم بأقل تكلفتها وقيمة انجازها الصافية. وقيمة الانجاز الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتي الإتمام والتسويق.

تدرج أي خسارة في قيمة المخزونات في الحساب كعبء في حساب النتائج عندما تكون كلفة مخزون ما أكثر من القيمة الصافية لانجاز هذا المخزون"[2]

مما سبق يلاحظ أن النظام المحاسبي المالي قد عمد إلزام المؤسسات بمستوى مقبول من التحفظ المحاسبي والذي يعتبره النظام المحاسبي المالي كمبدأ من المحاسبية والذي يعرف بمبدأ الحيطة والحذر وهذا لضمان شفافية القوائم المالية ومصداقيتها وزيادة جودتها.

ثانيا:الآراء المؤيدة والمعارضة لمفهوم التحفظ المحاسبي: إن لممارسة التحفظ المحاسبي العديد من الايجابيات والسلبيات شأنه في ذلك شأن الكثير من الممارسات المحاسبية وسيتم استعراض ذالك من خلال آراء مؤيدي ومعارضي التحفظ المحاسبي من خلال هذا الفرع:

1.مؤيدو التحفظ المحاسبي[3]: لقد لقي التحفظ المحاسبي تأييدا شديدا من قبل العديد من الدراسات التي بنيت منافعه خاصة من خلال إبراز دوره في زيادة فاعلية التعاقدات التي يتم إبرامها بين الأطراف المختلفة ذوي المصالح المتعارضة، وما يترتب على ذالك من التخفيف من مشاكلها بين تلك الأطراف، فالتحفظ المحاسبي يعد من الوسائل الأساسية للتخفيف من آثار مشكلة التخلخل الأخلاقي الناتجة عن عدم تماثل المعلومات بين تلك الأطراف، وذالك ان الأخذ بالقيم الدنيا للأصول و الإيرادات وبالقيم العليا للالتزامات والمصروفات يعني تحجيم قدرة إدارة المؤسسة على التحيز في المعلومات المحاسبية وبالتالي الحد من قدرة إدارة المؤسسة على القيام بالتصرفات الانتهازية التي تحقق من خلالها مصالحها الشخصية على حساب مصالح الأطراف الأخرى. وتتمثل الحجج المؤيدة للأخذ بمفهوم التحفظ المحاسبي[4]:

[1] المرجع السابق،ص12.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، المرجع السابق،ص13.

[3] احلام عكسة، اثر تغير المفاهيم و الممارسات المحاسبية على جودة القوائم المالية، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر3،2016،ص32.

[4] سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبة،ط1، دار المسيرة، عمان 2011،ص86.

أ.ينبغي الميل إلى التشاؤم بما يعوض تفاؤل المديرين وأصحاب المشروعات، فهو يعد أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم الموجودات والالتزامات.

ب.إن الآثار المترتبة على المبالغة في إظهار الربح المحاسبي في التقييم اكبر خطرا على المؤسسة وأصحابها من الآثار المترتبة على إظهار هذه البيانات بأقل من قيمتها الحقيقية، ذالك لان الآثار المترتبة على الخسائر والإفلاس أكثر خطرا من الآثار المترتبة على الربح والمكاسب.

ج.يعد التحفظ المحاسبي أداة توجه وتساعد المحاسبين في حالات عدم التأكد مما يعني تجنيبهم لمشكلة الاختيار من بين البدائل، وما يترتب على ذالك من نتائج، وبالتالي حل الكثير من المشاكل المتعلقة باختيار المحاسب لأسلوب دون آخر عند مواجهته لبعض المواقف الصعبة التي تكون فيها عملية الاختيار بين البدائل صعبة، والتي يكون من شانها أيضا تعريض المحاسب للمساءلة وتحميله المسؤولية الخاصة بكافة النتائج المترتبة على قراره،

د.تلعب الأرقام المحاسبية دورا ايجابيا في إبرام عقود المديونية مع الدائنين، حيث أن المقرضين يخشون من اتخاذ قرار الإقراض في وقت تكون فيه صافي أصول المؤسسة مبالغا فيها بسبب الاعتراف المبكر بالإرباح و تأجيل الخسائر غير المحققة للمستقبل ثم ينخفض صافي الأصول بعد التعاقد عندما يزول عدم التأكد المرتبط بتحقق أو عدم تحقق الأرباح و الخسائر وفي هذه الحالة لن يستطيع المقرض استرداد أمواله بنفس القيمة والعائد المتفق عليه عند التعاقد، ويعتبر التحفظ من أقدم آليات إبرام العقود كوسيلة لحماية مصالح الدائنين[1].

2.معارضو التحفظ المحاسبي: في المقابل هناك من عارض هذا المفهوم من حيث تأثيره السلبي على جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، فعلى سبيل المثال يرى Handrikson Breda أن النتيجة الحتمية لتبني مفهوم التحفظ المحاسبي لمواجهة حالات عدم التأكد التي تواجه المحاسب عند حساب الربح وتقييم الأصول والالتزام هي تشويه المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية والتي هدفها أساسا المساعدة في اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي تلك القوائم[2].

كما أوضح Ball and shivakumar & penman and Zhang إن تبني هذا المفهوم يعني مقابلة الإيراد للفترة الحالية وفي ذات الوقت تكوين احتياطات مستترة يمكن للإدارة استخدامها في زيادة الربح في الفترات القادمة ويترتب على ذلك صعوبة الاعتماد على ربح الفترة الحالية في التنبؤ بالربح في الفترات القادمة ومن ثم انخفاض جودة الربح المحاسبي المنشور في القوائم المالية.

[1] ابو الخير مدثر طه، مرجع سابق الذكر،2008،ص9.

[2] ابراهيم السيد عبيد، دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة. الندوة الثانية مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية و تحديات القرن الحادي و العشرين .جامعة الملك سعود-المملكة العربية السعودية،18-19ماي 2010،ص3.

و تتمثل الحجج المعارضة للتحفظ المحاسبي في :

- عدم تماثل المعالجة لكل من الأرباح و الخسائر غير المحققة مما يؤثر على صدق القوائم المالية و من ثم تضليل متخذي القرارات بشان صحة رقم صافي الربح المفصح عنه،
- إن التحفظ يتعارض مع خصائص المعلومات المحاسبية مثل: عدم التحيز عند إنتاج تلك المعلومات والعرض بأمانة. كما أن التحفظ يتعارض مع مبدأ الإفصاح الكامل عن المعلومات الملائمة وبالتالي يخفض من القابلية للمقارنة خلال الفترات المختلفة،
- يشوه ويضلل المعلومات المحاسبية من خلال إظهارها بقيمة تختلف عن قيمتها الحقيقية ثم يترتب عليه تشويه المؤشرات المبنية على تلك المعلومات وبالتالي تكون غير للتحليل والتفسير الدقيق من جانب المحللين والأطراف المستخدمة لتلك المعلومات.
- يقود التحفظ المحاسبي إلى الابتعاد عن معالجة محاسبية مقبولة عمليا أو نظريا، فمثلا يعتمد التحفظ المحاسبي قاعدة "التكلفة أو السوق أيهما اقل"عند تقييم المخزون السلعي فإذا ما تعارضت التكلفة التاريخية الفعلية للمخزون مع مفهوم التحفظ المحاسبي فسيضحي المحاسب بهذه التكلفة التاريخية ويعتمد سعر السوق الأدنى من سعر التكلفة، وبالتالي فالتخلي عن منهج التكلفة التاريخية سيؤدي للإخلال بمبدأ إتباع النسق الواحد وعدم الاستمرار في تطبيق نفس المبادئ المحاسبية خلال دورات محاسبية متعاقبة لجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة خلال الدورات المحاسبية المتتالية وبالتالي الإخلال أيضا بمبدأ قابلية البيانات للمقارنة.

المبحث الثاني: اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية

من خلال هذا المبحث نتطرق إلى أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية وبطبيعة الحال قبل الخوض في الأثر ننوه بماهية القوائم المالية:

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية[1].وبالتالي الاستفادة من المعلومات التي تزودهم بها القوائم المالية كونها ضرورية لأغراض التقرير المالي والمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة[2]، تتميز بالثقة والوقتية والملائمة.

أولا: تعريف و خصائص القوائم المالية من خلال هذه النقطة نتطرق لبعض النقاط محتواة على تعريف القوائم المالية وكذا التعرف على أهم خصائص هذه الأخيرة

1.تعريف القوائم المالية القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للشركة وما حققته من نتائج، فالنظام المحاسبي المالي يبين القوائم المالية الواجب على الوحدة انجازها سنويا والتي تشمل على[3]:

- قائمة المركز المالي(الميزانية)
- قائمة الدخل(جدول حسابات النتائج)
- قائمة التدفقات النقدية(الخزينة)
- قائمة تغيرات الأموال الخاصة
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات تكميلية على الميزانية وجدول حسابات النتائج.

تضبط تحت مسئولية المسيرين وتعد في اجل أقصاه 4 أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وتجدر الإشارة إلى إلزامية عرضها بالعملة الوطنية[4].

[1] كمال الدين الدهراوي،تحليل القوائم لاغراض الاستثمار ،المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2006،ص:13.

[2] رضوان العناتي، ايهاب نظمي، رافت سلامة، احمد كلبونة، مبادئ المحاسبة و تطبيقاتها، الجزء الاول، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، 2011،ص:303.

[3] عبد الوهاب نصر علي، القياس و الافصاح المحاسبي، الاسكندرية، مصر،الجزء الاول، الدار الجامعية،2007 ،ص10.

[4] الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ،المواد 26-27-28-29،العدد 74، الجزائر، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007،ص، 05.

ثانيا: الخصائص النوعية للقوائم المالية: هي الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة لمستخدمي هذه القوائم، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية، وتتمثل الخصائص الأساسية فيما يلي[1]:

–القابلية للفهم (intelligibitè): يقصد بالقابلية للفهم خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها وتحقيق الفائدة منها، بمعنى البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد[2]،

–الملائمة (pertinence) :يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار من جهة وفي الوقت المناسب من جهة أخرى وتعتبر المعلومات ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في هذا القرار بحيث تساعد المعلومات المستخدمين على إجراء التنبؤات حول نتائج الأحداث في الماضي والحاضر، والمستقبل أو لتأكيد أو تصحيح التوقعات الماضية[3]،

–القابلية للتماثل و المقارنة (comparabilitè): تكون المعلومة قابلة للمقارنة عندما تقدم بطريقة متناسقة بما فيه الكفاية لتسمح للمستخدمين بالقيام بمقارنات لها مدلول في الوقت وبين المؤسسات[4]،

–المصداقية: تكون المعلومة صادقة اذا كانت خالية من الأخطاء، ويثق فيها مستخدموها، وتكون المعلومة صادقة اذا تم تحضيرها حسب المبادئ التالية:

- البحث عن الصورة الصادقة[5] ،
- تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني
- الحياد
- الحيطة و الحذر
- الشمولية.

---

[1] امين السيد احمد لطفي، اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص،50.

[2] هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، مداخلة بعنوان، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، الملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر 2011.

[3]Donald E,Kieso, Jerry J,Weygand, Terry D, Warfield, Intermediat Accounting, 2nd Edition Publisher,John Wiley and sons,New York USA,2007,p:48

[4] علي عزوز، محمد متلوي، مداخلة بعنوان، متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية "تجارب تطبيقات و افاق" معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و18 جانفي 2010.

[5] سعد بوراوي، مداخلة بعنوان، الاسس والمبادئ المحاسبية في النضام المحاسبي المالي الجزائري، مع الاشارة الى حالات التقارب مع الاطار الفكري ل (IFRS/IAS)، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي والمالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، "تجارب تطبيقات و افاق" معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي ، يومي 17و18 جانفي 2010، ص 10.

ثانيا: مستخدموا القوائم المالية : تتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية بناءا على تلك المعلومات المقدمة من جهة أخرى. ومن الأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات القوائم المالية نجد:

1. **المستثمرون**: يحتاج المستثمرون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن الملاك يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع الأرباح،
2. **المقرضون**: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد قروضهم و الفوائد المتعلقة بها عند الاستحقاق،
3. **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون**: يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق وبالتالي فإنهم يهتمون بالمعلومات المرتبطة بالمركز الائتماني بالوحدة الاقتصادية،
4. **العملاء**: تهتم بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشاة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو الاعتماد عليها في توريد احتياجاتهم،
5. **العاملون**: هم بحاجة إلى معلومات متعلقة باستقرار وربحية المنشاة من اجل معرفة قدرة المنشاة على دفع التعويضات، المكافآت، منافع التقاعد، وتوفير فرص العمل،
6. **الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها**:تهتم بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة الوحدة الاقتصادية، كما يتطلبون معلومات من اجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكذالك استخدام تلك المعلومات كأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات أخرى،
7. **الجمهور**: تؤثر الوحدات الاقتصادية على قرار الجمهور بطرق مختلفة، كما يمكن للقوائم المالية أن تفيد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشاة وتنوع أنشطتها.

المطلب الثاني: اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية المنشورة

في هذا المطلب نتطرق لأثار التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الاقتصادية من خلال عدة زوايا يمكن تناولها كالأتي:

أ.جودة الربح المنشور بالقوائم المالية[1]: زيادة التحفظ المحاسبي لا يؤدي إلى تخفيض ربح الشركة في الفترة الحالية فقط وإنما يؤدي أيضا إلى تكوين احتياطات مستترة يمكن لإدارة الشركة استخدامها في زيادة أرباح الفترات المستقبلية، خصوصا في حالة انخفاض

[1] محمد عبد الرحمان، عبد الفتاح، دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المنشورة،مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية،المجلة العلمية، كلية التجارة جامعة أسيوط، مصر،2011 ص82.

معدل النمو في تلك الفترة مما يؤدي إلى انخفاض جودة الربح المحاسبي في الفترة الحالية من حيث انخفاض قدرته على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية في المستقبل.

ب. تكلفة التمويل : إن اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة يؤدي إلى تخفيض الربح المحاسبي ومن ثم تخفيض التوزيعات التي تجريها الشركة على حملة الأسهم والتي تعتبر من أهم شروط منح القروض، الأمر الذي يؤدي إلى التخفيف من حدة تعارض المصالح بين حملة لأسهم وحملة السندات فيما يختص بسياسة التوزيعات وبالتبعية يؤدي ذالك إلى انخفاض تكلفة الأموال(معدل الفائدة)، التي تتحملها الشركة .

ج.العلاقة بين المعلومات المحاسبية و أسعار عوائد الأسهم[1]: من خلال الدراسات التي تم الاطلاع عليها فقد توصلنا إلى رأيين متناقضين فيما يخص العلاقة بين المعلومات المحاسبية في ضل تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي وهي كالتالي:

1. أن زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية تؤدي إلى زيادة المحتوى الإعلامي الإضافي لأرباح الاستحقاق مقارنة مع صافي التحقق النقدي من الأنشطة التشغيلية، وهو ما يعني زيادة ثقة المتعاملين في السوق في الربح المحاسبي مع زيادة درجة التحفظ المحاسبي في هذا الربح[2]، فالتحفظ المحاسبي يفيد مستخدمي القوائم المالية خصوصا من يتعاملون مع المؤسسة مباشرة،حيث تكون التكلفة التي يتحملونها نتيجة التحيز باتجاه تخفيض قيم الأرباح والأصول الظاهرة في القوائم المالية عن الحقيقة اقل كثيرا من التكلفة التي يتحملونها نتيجة التحيز باتجاه زيادة قيم الأرباح والأصول الظاهرة في القوائم المالية عن الحقيقة .
2. أن التحفظ المحاسبي يمكن أن يؤثر سلبا على دقة القرارات الاستثمارية للمتعاملين، فهو قد يؤدي إلى وجود تحيز في القيمة الدفترية لحق الملكية ومن ثم يؤدي إلى خلق نوع من التحيز في نتائج نماذج تقييم الأسهم وهو ما يؤدي إلى الوصول قيم السهم اقل من اللازم[3].

د.تنبؤات المحللين الماليين بربح الشركة[4]: إن زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية قد أدى إلى انخفاض معنوي في درجة الاختلاف بين التنبؤات التي يجريها المحللون الماليون بربح الشركة وكذا انخفاض معنوي في معدل الأخطاء لتلك التنبؤات،فزيادة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلى زيادة درجة اقتراب الربح المنشور في القوائم المالية من تنبؤات المحللين لهذا الربح وهو ما يؤدي إلى انخفاض معدل الأخطاء في تنبؤات ربح الشركة.

[1] مرجع سابق الذكر ص 83

[2] Beja Avraham ,Dan Weiss "Some Informational Aspect of Conservatism" European Accounting review ,vol 15,2006, issue 4,p-585-604 published online: 01 feb-2007.

[3] Young-soo choi ,john,f.O, hanlon, Peter F,pop, Conservation Accounting and linear information Valuation Models, contemporary, Accounting Researsh ,vol 23,2006 page 73-101.

[4] محمد عبد الرحمان، عبد الفتاح،مرجع سابق الذكر ص 83

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية

إن استطلاع الأبحاث والدراسات السابقة من أهم المراحل المنهجية في البحث العلمي، حيث يتم التعرف على المساهمات السابقة المتعلقة بالموضوع وفيما يتعلق بالدراسات السابقة في هذه الدراسة تمكنا من الاطلاع على الأعمال التالية:

المطلب الأول: الدراسات السابقة

الدراسات السابقة هي مجموعة الدراسات والأبحاث التي تناولت الموضوع الذي يقوم الباحث بدراسته، وتلعب هذه الدراسات دورا كبيرا في إعطاء فكرة عامة للباحث عن البحث الذي يقوم به، وعن مراحل تطوره.

أولا: الدراسات السابقة باللغة العربية: من خلال هذا الفرع نتطرق إلى الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها واستفدنا منها في البحث والمتمثلة في دراسات باللغة العربية .

الدراسة الأولى: (أبو الخير مدثر، 2008) بعنوان : المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية[1] حيث خلصت الدراسة التحليلية والميدانية إلى توجه معظم الباحثين إلى القيمة السوقية كأساس لقياس التحفظ المحاسبي، فالقيمة السوقية لحق الملكية مقارنة بالقيمة الدفترية له تعتبر مؤشرا على التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، كما أن التغيرات التي تطرأ على القيمة السوقية من فترة لأخرى و عدم تماثل تعامل السوق مع الأخبار الجيدة والأخبار السيئة ويتعامل النظام المحاسبي مع الاعتراف بالأرباح و الاعتراف بالخسائر بطريقة غير متماثلة أيضا، و انتهت الدراسة بخلاصة و هي :تقوية الآراء المطالبة بعدم التخلي عن التحفظ المحاسبي.

الدراسة الثانية:دراسة (السهلي، محمد، 2009) بعنوان " العوامل المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي"دراسة تطبيقية على شركات المملكة السعودية[2] ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في شركات المملكة العربية السعودية والعلاقة بين هذا المستوى والربحية وحجم الشركة ونوع القطاع الذي تتبعه والمديونية وتأسيس هيئة السوق المالية CMAفي المملكة العربية السعودية، وتوقعت الدراسة أن يختلف مستوى التحفظ طبقا لهذه العوامل. وتم استخدام نموذج(Basu 1997)لقياس التحفظ المحاسبي. وتم تطبيق الدراسة على (7بيانات)23 شركة موزعة على ثمانية قطاعات هي: البنوك والتامين والاتصالات والكهرباء والصناعة والإسمنت والخدمات والزراعة، وذلك خلال الفترة من عام 2001 حتى 2005. وقد توصلت هذه الدراسة إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات السعودية ، وعدم تأثير حجم الشركة ومديونية الشركة

[1] ابو الخير، مدثر، 2008، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية، مجلة التجارة و التمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد1 ص 1-63

[2] السهلي، محمد بن سلطان القباني،2009، العوامل المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي"دراسة تطبيقية على شركات المملكة السعودية،مجلة المحاسبة و الإدارة و التامين ، كلية التجارة جامعة القاهرة، العدد 77ص 643-760.

على مستوى التحفظ المحاسبي بها، وانخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في قطاع البنوك عن مستواه في القطاعات الأخرى محل الدراسة، كما أصبحت الشركات أكثر تحفظا بعد تأسيس هيئة السوق المالية.

الدراسة الثالثة: (البلك–رشا محمد نسيم2010) بعنوان: كيفية قياس اثر تطبيق التحفظ المحاسبي المشروط على جودة الأرباح و أسعار الأسهم في البيئة المصرية[1]، هذه الدراسة هدفت إلى البحث في قياس اثر التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط على أسعار الأسهم وجودة الأرباح في الشركات المسجلة بالبورصة المصرية في الفترة ما بين 2005-2009، تم الاعتماد إحصائيا على طريقة المربعات الصغرى العادية في انحدار السلاسل الزمنية والانحدار المتعدد.

توصلت الدراسة إلى استنتاجات أهمها :

- وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي المشروط وكل من جودة الأرباح و أسعار الأسهم.
- تطبيق التحفظ المحاسبي المشروط لا يؤثر على جودة أرباح المنشاة.
- تطبيق التحفظ المحاسبي غير المشروط يؤثر عكسيا على أسعار الأسهم.

الدراسة الرابعة: دراسة (احمد سامح رضا رياض 2011) بعنوان : التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة[2]" فهدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي ومستوى جودة الأرباح، ولتحقيق هذا الهدف تمت دراسة العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة وإمكانية تخفيض المستحقات الكلية وتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية للفترة من 2006 – 2008، أما عينة الدراسة فشملت عشر شركات،اعتمد البحث المنهج الاستقرائي، وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وقد توصلت الدراسة إلى وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة وارتفاع جودة الأرباح فيها، بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين درجة التحفظ وتحسين جودة الإرباح، حيث يؤدي ارتفاع درجة التحفظ المحاسبي إلى انخفاض المستحقات الكلية وبالتالي تحسن جودة الأرباح، آما وجدت الدراسة أن ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية مما يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية وتوعية مستخدمي القوائم المالية بأهمية جودة الأرباح عند اتخاذ قراراتهم المختلفة

[1] البلك، رشا محمد، نسيم 2010، كيفية قياس اثر تطبيق التحفظ المحاسبي المشروط على جودة الأرباح و أسعار الأسهم في البيئة المصرية، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، مصر مجلد 1، العدد 2 ص1-10

[2] احمد سامح، رضا رياض، 2011، التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة، المجلة العربية للإدارة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد 31 العدد2 ص119-144، 2011،مصر .

الدراسة الخامسة: دراسة(علام موسى حمدان،2011): بعنوان: أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية" دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة[1] " هدفها دراسة مستوى التحفظ في الشركات المساهمة العامة، وإلقاء الضوء على علاقة التحفظ المحاسبي بتحسين جودة التقارير المالية، ولتحقيق هذه الأهداف تم جمع البيانات اللازمة للدراسة من خلال 50 شركة صناعية مساهمة عامة للفترة من (2001-2006) وباستخدام اختبار (Pooled Data Regression) واختبار .(logistic Regression) توصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى التحفظ في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة العامة، وان هنالك علامة ذات دلالة إحصائية بين زيادة التحفظ المحاسبي وتحسين مستوى جودة التقارير المالية عن طريق تحسين رأي مدقق الحسابات الخارجي.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

الدراسة االاولى: دراسة (Basu 1997): "The Conservatism Principles and The Asymmetric Timeliness of Earning[2]"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي على أساس انحدار الأرباح المحاسبية على العوائد السوقية، وذلك على افتراض أن هناك اختلاف في استجابة العوائد السوقية للأخبار السيئة أو الخسائر يزيد عن الاستجابة للأخبار الجيدة (المكاسب). وقد تم استخدام البيانات الخاصة بكل الشركات الأمريكية المتاحة خلال الفترة من(1923 حتى 1990 سنة) والتي بلغت 43321مشاهدة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى صحة الافتراض الذي قدمته وهو وجود اختلاف في درجة استجابة asymmetry timelinessالعوائد السوقية للأخبار السيئة (أو الخسائر) يزيد عن درجة الاستجابة للأخبار الجيدة (المكاسب). وتعتبر هذه الدراسة نقطة هامة في مجال دراسات التحفظ المحاسبي حيث أنها قدمت مقياسا جديدا ومتفردا، كما تم تطبيقها من قبل العديد من الدراسات التالية لها حتى تاريخ إعداد الدراسة الحالية مع اختلاف بيئات التطبيق وتوصلت إلى نتائج متشابهة. والأسلوب المقترح من جانب هذه الدراسة هو الذي تستخدمه الدراسة الحالية لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

الدراسة االثانية: (Pae and Thornton, 2003)

"Do Analyst Earning Forecasts Allow for accounting Conservation?[3]"

[1] علام، موسى حمدان، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية" دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38 العدد2، 2011، الأردن.

[2] Basu,s, The Conservatism Principles and The Asymmetric Timeliness of Earning Journal of Accounting and Economics, vol 24,n°1, 1997.

[3] Jinhan pae ,Daniel B ,Thornton, Analyst Earning Forecasts Allow for accounting Conservation?, 14th Annual conference on financial economics and accounting, p40, posted, 20jan2004, korea university, seb 2003.

هدفت الدراسة إلى توضيح اثر التحفظ على أرباح الشركات، وأجريت الدراسة على مجموعة من الشركات الكندية بلغت (10) شركات. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأشارت نتائج الدراسة إن التحفظ المحاسبي يؤثر على نسبة السعر إلى القيمة الدفترية لحق الملكية أو ما يسمى بمضاعف القيمة الدفترية، هذا التأثير قد لا يدركه عدد كبير من المحللين الماليين وهو ما يؤثر سلبا على تنبؤاتهم بالربح والذي ينعكس بصورة أساسية على زيادة درجة الاختلاف بين المحللين الماليين بربح الشركة و كذا زيادة معدل أخطاء تلك التنبؤات. وأوصت الدراسة بضرورة إجراء عمليات التحفظ المحاسبي بشكل من العقلانية حتى لا يؤثر على نسبة السعر إلى القيمة الدفترية.

الدراسة الثالثة: دراسة(Mensah et,xiao., 2004)

"The Effect of conservatism on analysts Annual Earning Forecasts Accuracy and Dispersion[1]"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح اثر التحفظ المحاسبي على التنبؤ بالإرباح السنوية للشركات المساهمة العامة، و أجريت الدراسة على مجموعة من الشركات بلغت (100) شركة في الصين، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأشارت النتائج أن زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية قد أدى إلى انخفاض معنوي في معدل الأخطاء في تلك التنبؤات. وأوصت الدراسة بضرورة أن تتم عمليات التحفظ بدرجة من العقلانية وإلا تكون زائدة على الحد كيلا تتكبد الشركات خسائر بسبب الشكوك حول أدائها المالي.

الدراسة الرابعة: (Mason, 2004)

"The impact of accounting Conservatism on Magnitude of Differential[2] Information Content of Cash Flows and Accruals "

هدفت الدراسة إلى توضيح اثر التحفظ المحاسبي على المحتوى الإعلامي لأرباح الشركات، وأجريت الدراسة على مجموعة من الشركات الفرنسية بلغت (25) شركة تم إجراء التحليل المالي لقوائمها المالي، تم استخدام منهج تحليل المضمون، و أشارت نتائج الدراسة أن زيادة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية تؤدي إلى زيادة المحتوى الإعلامي الإضافي لأرباح الاستحقاق مقارنة مع صافي

[1] Yaw,M,Mensah, xiao fei song , The Effect of conservatism on analysts Annual Earning Forecasts Accuracy and Dispersion,article,2004,v 19issue 2p 159-183 Rutgers university .

2 Lori,Masson, The impact of accounting Conservatism on Magnitude of Differential Information Content of Cash Flows and Accruals ,Article, 2004, vol19 issue 3p, 249-289, departement of accounting universty northern ,lowa.

التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، وهو ما يعني زيادة ثقة المتعاملين في السوق في الربح المحاسبي مع زيادة درجة التحفظ المحاسبي في هذا الربح. وأوصت الدراسة بضرورة إتباع مبدأ الحيطة والحذر لان ذالك يزيد من ثقة المتعاملين معها.

الدراسة الخامسة: دراسة (Beja and Weiss,2006)

"Some Information Aspects of Conservatism[1]"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح اثر التحفظ المحاسبي على قرارات المستثمرين في السوق الأوروبي، أجريت الدراسة على عينة من الشركات في بلاد الاتحاد الأوروبي بلغت (90) شركة.

و أشارت نتائج الدراسة أن التحفظ المحاسبي يفيد مستخدمي القوائم المالية وبصورة خاصة المستثمرين قليلي المعرفة الذين يأخذون الأرقام المحاسبية كما هي حيث التكلفة التي يتحملونها نتيجة التحيز باتجاه زيادة قيم الأرباح والأصول الظاهرة في القوائم المالية عن الحقيقة. وأوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات في البلاد التابعة للاتحاد الأوروبي بضرورة الالتزام بمبدأ الحيطة و الحذر حتى يتسنى للمستثمرين قليلي المعرفة من معرفة المركز المالي الحقيقي لهذه الشركات.

الدراسة السادسة: دراسة (Allama, 2008)

The Conservatism Principle Asymmetric Timeliness of Earnings[2]

هدف هذه الدراسة إلى تقييم دور التنظيمات المعنية بالمحاسبة من خلال إصدار معايير ملزمة للشركات المدرجة في سوق تداول الأوراق المالية لتحقيق مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية لهذه الشركات، وذلك بالإضافة إلى دراسة العوامل التي تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي في تلك الشركات مثل (حجم الشركة وعقود الدين و نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة) .

وشملت هذه الدراسة جميع الشركات المقيدة بالبورصة للأوراق المالية في عام 2009 واستخدمت هذه الدراسة أسلوبين مختلفين في قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية هما:

1. نموذج (Basu , 1997) والمعروف لدى البعض بمعدل العائد على الأسهم .
2. نسبة (معدل) القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) Book –To - Market Ratio

[1] Avraham Beja, Dan Weiss,2006, Some informational Aspects of Conservatism, European Accounting Review, Taylor and francis Journals, vol.15(4),page 585-604

[2] الفضلي، رائد متعب، اثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية في قطاع التامين، رسالة ماجستير، 2013، ص 1-139، كلية الاعمال، جامعة عمان العربية،الاردن.

وتؤكد نتائج هذه الدراسة إلى وجود تأثير بين حجم الشركة ومستوى التحفظ المحاسبي فكلما صغر حجم الشركة كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي ، كما توصلت أيضا أن العلاقة بين حجم الدين ومستوى التحفظ المحاسبي علاقة عكسية بمعنى أن الشركات التي تعتمد في هيكل تمويلها على الديون بشكل أقل تكون أكثر تحفظا من الشركات الأخرى.

حيث وجدت أيضا أن مستوى التحفظ المحاسبي يتأثر بنوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة و أن شركات القطاع المالي أكثر تحفظا من نظيرتها في القطاع الخدمي والصناعي.

المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بعد طرح أهم الدراسات السابقة يمكن عرض مميزات دراستنا عن الدراسات السابقة في النقاط التالية:

- ميدان الدراسة تختلف عن ذالك في الدراسات السابقة، حيث ركزت دراستنا عن التحفظ المحاسبي في البيئة الجزائرية.
- تعتمد هذه الدراسة على تحليل و دراسة مؤسسات اقتصادية مختلفة القطاع والنشاط في الوقت الحالي.
- تتميز هذه الدراسة كونها تدرس اثر تطبيق التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية من خلال خصائص جودة القوائم المالية.
- محاولة التعرف على أراء المحاسبين، محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة و هذا على مستوى حاسي مسعود و ورقلة حول أهمية التحفظ المحاسبي للحصول على قوائم مالية ذات جودة لمساعدة مستخدمي هذه القوائم المالية على اتخاذ القرارات وتطوير الأداء المحاسبي في المؤسسة.
- كما يكمن الاختلاف أيضا في الأدوات المستخدمة في الدراسة فهناك من استخدم أسلوب تحليل مختلف البيانات، المقابلة والاستبيان، تحليل تجريبي للبيانات الكمية والنوعية.

–أهداف الدراسة: تنوعت اتجاهات الدراسات السابقة ،فنجد أن المتغيرات تختلف من دراسة لأخرى فمنها من ركزت بصفة كبيرة على كيفية قياس تطبيق التحفظ ومنها من اخذ العوامل المؤثرة على التحفظ بشكل خاص الآثار الاقتصادية للتحفظ المحاسبي باختبار العلاقة بين درجة التحفظ وتكلفة حق الملكية، وبالتالي ينتج عنها اختلاف في الأهداف فالدراسة الأولى كانت تهدف إلى معرفة العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي ومستوى جودة الأرباح ،أما الدراسة الأخرى فقد ركزت على البحث في اثر الملكية على التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وأخرى أخذت بتقييم دور التنظيمات المعنية بالمحاسبة من خلال إصدار معايير ملزمة للشركات المدرجة في سوق تداول الأوراق المالية لتحقيق مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية.

أما دراستنا الحالية فهي تهدف إلى الربط بين المتغير المستقل والمتغير التابع وإبراز اثر تطبيق الأول على الثاني أي مدى تأثر القوائم المالية بممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي.

خلاصة الفصل

يعد مفهوم التحفظ المحاسبي من الإجراءات التي اتخذت لضمان جودة القوائم المالية وشفافيتها وتعبيرها عن واقع المؤسسة الفعلي، فهو من أهم أركان الممارسة العملية كونه من المفاهيم الأساسية التي قامت عليها نظرية المحاسبة منذ زمن بعيد كقيد على تطبيق المبادئ المحاسبية عند إعداد القوائم المالية في ضوء حالة عدم التأكد التي يواجهها المحاسب.

كما أن المستوى الرفيع لمبدأ التحفظ في الممارسات المحاسبية الحديثة يتيح لمستخدمي البيانات المالية في المجتمع اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بناءا على معلومات موضوعية تستند إلى الحقائق الاقتصادية، ويساعد هذا الأمر على أن تتحقق هداف القوائم المالية والمتمثلة في تلبية حاجات ومتطلبات الأطراف العديدة في المجتمع بشكل عام والمشاركين في الأسواق المالية بشكل خاص.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية لأثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية

تمهيد

يستخدم مبدأ التحفظ المحاسبي للإفصاح، الالتزامات والمصروفات وأيضا تأجيل الاعتراف بالإيراد ويتضمن التحفظ المحاسبي استخدام المعايير الأكثر صرامة للاعتراف بالأخبار السيئة مثل الخسارة وتأجيل الاعتراف بالأخبار الجيدة مثل الأرباح، وأيضا يكمن جوهر الشفافية في التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية لأنه يثير جدلا حول جودة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية من قبل الشركات.

و بعد الاطلاع على الدراسات السابقة، ارتأينا أن نتناول الدراسة الميدانية من خلال مبحثين، حيث أن المبحث الأول نعرض فيه الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة، كبيانات الدراسة الميدانية، وطريقة تصميم قائمة الاستبيان، وذالك في المطلب الأول، أما المطلب الثاني سوف نتطرق إلى الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة، والبرامج المستخدمة في معالجة بيانات الاستبيان.

المبحث الثاني تناولنا فيه مطلبين، المطلب الأول نعرض فيه نتائج الدراسة الميدانية، أما المطلب الثاني فنحاول من خلاله تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية. وكان تقسيم الفصل كالتالي: المبحث الأول خصصناه لأسلوب وأدوات الدراسة بينما المبحث الثاني قد خصصناه لعرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول: أسلوب وأدوات الدراسة

تتمحور الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى المنهجية المتبعة في الدراسة، وأفراد ومجتمع الدراسة المستخدمة (صدقها و ثباتها) كما يتضمن المبحث المعالجات الإحصائية التي اعتمدنا عليها في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وتحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة.

المطلب الأول: أسلوب الدراسة ومنهجية الدراسة

من اجل تحقيق أهداف هذه الدراسة قمنا بتصميم استمارة استبيان تضمن جميع محاور الدراسة، وتم تفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي (statistique package for social science)

أولا: وصف الأداة المستخدمة في الدراسة: قبل التطرق لوصف الأداة المستخدمة قمنا أولا بتحديد مجتمع الدراسة

1- **تحديد مجتمع الدراسة**: يتمثل مجتمع الدراسة في الأطراف الآتية:

1.1 **محافظ الحسابات**: حسب القانون 10- 1 المتعلق بمهن المحاسب ومحافظ الحساب والمحاسب المعتمد "يعد محافظ الحسابات في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة وانتظام حسابات الشركات والهيئات ومطابقتها تماما بموجب أحكام التشريع المعمول به"

كما يعد محافظ الحسابات احد الأطراف الأساسية المهتمة بالتحفظ المحاسبي، ذالك باعتباره الطرف المسئول عن أداء خدمة المراجعة ومراقبة القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات بجودة عالية بهدف إضفاء الثقة على التقارير الصادرة منه.

2.1 **المحاسب**: يعتبر المحاسب احد الأطراف الأساسية المهتمة بالتحفظ المحاسبي، وذالك باعتباره الطرف المعد للقوائم المالية التي يتم مراجعتها واحد الأطراف المهتمة بالتقرير المالي.

3.1 **خبير محاسبي**: يعد خبيرا محاسبيا، في مفهوم هذا القانون، كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص و تحت مسؤوليته مهمة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون و التي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات.

يقوم أيضا بمسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل.

ضف إلى ذلك يعد الخبير المحاسبي احد الأطراف الأساسية المهتمة بالتحفظ المحاسبي، ذالك باعتباره المؤهل الوحيد للقيام بالتدقيق المالي و المحاسبي للشركات والهيئات.

2- **إعداد استمارة الدراسة** تمت الدراسة باستخدام الاستبيان كأداة من أدوات جمع البيانات الأولية ذات العلاقة المباشرة لموضوع الدراسة ألازمة لتحقيق أهدافها، وقد تم تصميم وبناء هذا الاستبيان في ضوء المراجعة الشاملة للدراسات النظرية والعملية السابقة، كما احتوى الاستبيان على جزأين من الأسئلة:

الجزء الأول: حيث يقدم موضوع الدراسة، كما يوضح البيانات الشخصية عن أفراد المجتمع واحتوت على ثلاثة فقرات حيث تناولت (المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية) والتي يتوقع أن تساعد الباحث على تفسير النتائج.

الجزء الثاني: والذي من شانه أن يعالج مشكلة الدراسة و احتوى على (36) سؤالا هدفت إلى ما يلي:

- المحور الأول: يحتوي على 8 فقرات تعبر عن مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية
- المحور الثاني:يحتوي على 14فقرة حيث تناولنا فيها مستوى جودة القوائم المالية الصادرة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال أهم خصائصها.
- المحور الثالث:يحتوي على 14فقرة تناولنا فيها اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية.

وتم إعداد الأسئلة على أساس سلم لكارت الثلاثي الذي يحتمل ثلاث خيارات(موافق-محايد-غير موافق)، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان وبالتالي يسهل علينا ترميز وتنميط الإجابات ما هو موضح في الجدول التالي

الجدول 2. 1: يبين مقياس الإجابة على بنود الاستبيان وفقا لمقياس لكارت الثلاثي

غير موافق	محايد	موافق
1	2	3

المصدر:من إعداد الطالبة

حساب المدى: 3-1=2 أو ما يعبر عنه بعدد المسافات من 1 إلى 2 مسافة أولى، و من 2 إلى 3 مسافة ثانية.

حساب طول الفئة: = المدى/عدد الخيارات

3/2=0.66 ثم نضيف طول الفئة الدرجة1 فنحصل على حدود الفئة الأولى المفسرة لقيم المتوسط الحسابي و هكذا إلى غاية الحصول على حدود الفئة الثالثة المفسرة لقيم المتوسط الحسابي كما يظهر في الجدول رقم(2-2).

الجدول 2. 2: يبين معايير تحديد الاتجاه

المتوسط الحسابي	الاتجاه
1.66-1	غير موافق
2.33-1.67	محايد
3-1.34	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة

إذا من خلال فئات وتصنيفات المتوسط المرجح الموضحة في الجدول (2-2) يمكننا وصف وتحليل وكذا تفسير وجهة نظر المستجوبين حول كل فقرة من فقرات الاستبيان.

3- **تحكيم الاستبيان** : بعد تصميم الاستبيان وقبل نشره خضع لعملية تحكيم من قبل بعض الأساتذة ذوي الاختصاص، للتأكد من سلامة بناء الاستمارة وصياغة الأسئلة، خاصة من جانب توزيع خيارات الإجابة لضمان وملائمة عملية المعالجة الإحصائية، وتفادي الأخطاء التقنية والمنهجية التي قد تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة، كما تم الرد من بعض الأساتذة وعدم الرد من البعض الأخر.

بعد المراجعة والأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المقدمة من قبل الأساتذة المختصين تم عرض الاستبيان على عينة الدراسة للتأكيد من وضوح واستيعاب الأسئلة من قبلهم، حيث مكنتنا هذه المرحلة الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات واتخاذ بعض التعديلات والتصميمات فيما يخص الأسئلة وصياغتها بطريقة مناسبة وواضحة ليتم صياغة الاستبيان بعد ذالك في شكله النهائي.

4- توزيع الاستبيان قمنا بتوزيع 50 استمارة على أفراد العينة مستعينين في ذلك على:

- التسليم المباشر لأفراد العينة في منطقة حاسي مسعود.
- الاستعانة ببعض الزملاء فيما يخص الاستمارات الموزعة في ورقلة.
- البريد الالكتروني خاصة للأشخاص الممتهنين لمهنة محافظ الحسابات ومن بينهم بعض الأساتذة.

أما فيما يخص طرق استرجاع الاستمارات فقد اختلفت تبعا لاختلاف طرق توزيعها حيث تم الحصول على الإجابة من خلال ما يلي:

- بشكل مباشر من المستجوبين؛
- استلام الاستمارات من قبل الزملاء المستعان بهم؛
- الحصول عن الإجابات عن طريق البريد الالكتروني.

و تم استرجاع 43 استمارة استبيان أي ما يعادل 86 % حيث كانت كلها صالحة للمعالجة الإحصائية و عليه سنقوم بالمعالجة و التحليل الإحصائي ل 43 استمارة و هذا ما يوضحه الجدول رقم (2-3).

الجدول 2. 3: يبين توزيع الاستمارات الموزعة على أفراد العينة

البيان	التكرار	النسبة المؤوية%
الاستمارات الموزعة	50	%100
الاستمارات المفقودة	7	%14
الاستمارات المسترجعة	43	%86
الاستمارات الصالحة للمعالجة والتحليل الإحصائي	43	%86

المصدر:من إعداد الطالبة

2- التأكد من مدى صدق أداة الاستبيان : حيث تم اختبار ثبات الاستبيان بطريقة "الفاكرونباخ" Cronbach's Alpha من اجل اختبار مدى ثبات كل متغير على حدا ومعرفة ثبات الاستبيان ككل، فقد تم استخدام معامل الفاكرونباخ لتحقيق الغرض المطلوب، بحيث الفاكرونباخ يأخذ فيما بين الصفر والواحد (0-1) فان قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وإذا كان هناك ثبات تام في البيانات فان قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح وما يلي نتائج قياس ثبات استبيان الدراسة بمعامل ألفا كرونباخ:

الجدول 2. 4:يبين عامل الثبات الكلي للاستبيان

المحاور	عدد العبارات	معامل الفاكروميخ
اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية	**36**	**0.776**

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss

من اجل حساب معامل ألفاكرونباخ لمحتوى الاستبيان، قمنا بالاستعانة ببرنامج spss 20، ومن خلال نتائج قياس الثبات المتحصل عليها والموضحة في الجدول رقم (2-4) لاحضنا بان معامل الفاكرونباخ للاستبيان ككل قيمته موجبة تساوي 0.776 أي 77.6% وبالتالي هناك ثبات وصدق في عبارات الاستبيان وبالتالي يصلح للتطبيق على عينة الدراسة الحالية.

المطلب الثاني:الأساليب الإحصائية المستخدمة

سنحاول من خلال هذا المطلب توضيح البرامج والاختبارات الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة بواسطة أداة الاستبيان وهي:

- البرامج والاختبارات الإحصائية
- البرنامج الحاسوبي Excel إصدار 2007 لعرض البيانات؛
- تحليل البيانات و معالجتها بواسطة البرنامج الحاسوبي الإحصائيSpss إصدار20؛
- إجراء مجموعة من الاختبارات المتمثلة في:
  - ✓ قياس ثبات الاستبيان باستخدام طريقة معامل الفاكرونباخ؛
  - ✓ حساب مقاييس الإحصاء الوصفي(المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية)
  - ✓ حساب معامل الارتباط بيرسون (r) اختبار (T-Test) تحليل التباين الأحادي Anova One Woy وهذا من اجل اختبار الفرضيات.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

يتكون هذا المبحث من مطلبين، المطلب الأول يتعلق بعرض نتائج الدراسة ومناقشتها، والمطلب الثاني يتعلق بتحليل وتفسير نتائج الدراسة وكذا اختبار الفرضيات ومناقشتها.

المطلب الأول:عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

أولا: عرض ومناقشة نتائج المتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة وذلك من خلال النقاط التالية:

1- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

الجدول 2. 5:يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
ليسانس	30	%69.8
ماستر	13	%30.2
دكتوراه	0	%0
المجموع	43	%100

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتspss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-5) والشكل (2-1) الخاص بالتمثيل البياني لأفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي أن أغلبية أفراد العينة لديهم مستوى ليسانس، حيث يبلغ عددهم 30 فردا أي ما نسبته 69.8% ومن خلال المقابلة والمناقشة مع أغلبية أفراد العينة اتضح أنهم درسوا بالنظام الكلاسيكي ولم يتمكنوا الالتحاق بالماستر،بينما عدد المستجوبين بمستوى ماستر لم يتجاوز13 فردا أي ما يعادل 30.2 % ، فكما نلاحظ كل أفراد العينة جامعيين ويرجع ذالك أن النصوص القانونية تنص انه من اجل الحصول على الاعتماد (محافظ محاسبي، خبير محاسبي، محاسب) يجب توفر شهادة الليسانس كحد ادني، كما أن اغلب المؤسسات الاقتصادية توظف أصحاب الشهادات الجامعية.

الشكل 2. 1:يوضح التمثيل البياني للمؤهل العلمي

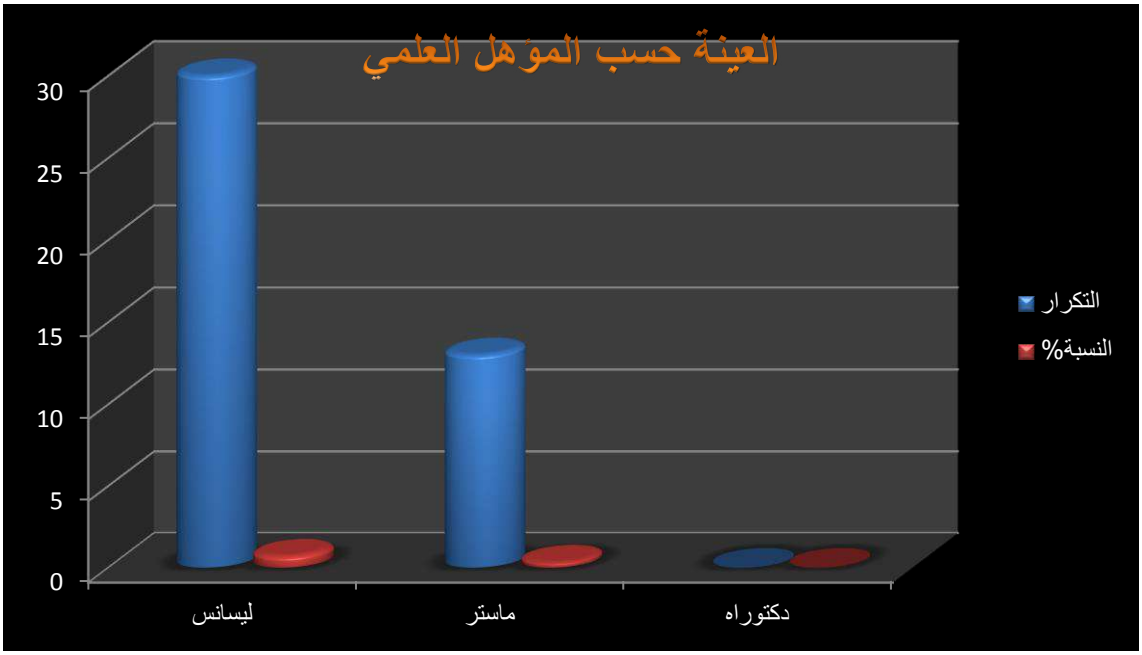

المصدر: من إعداد الطالبة

2- توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الجدول 2. 6:يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
خبير محاسبي	3	%7
محافظ حسابات	21	%48.8
محاسب	19	%44.2
المجموع	43	%100

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتspss

تتكون عينة الدراسة من 43 فردا بحيث أن نسبة محافظي الحسابات تمثل اكبر نسبة وتقدر ب 48.84% أي 21 فردا، تليها نسبة المحاسبين بنسبة 44.19% أي 19 فردا، وتأتي في المرتبة الأخيرة نسبة خبير المحاسبي بنسبة تقدر ب6.97%. و هذا ما يبينه الجدول (2-6) و الشكل(2-3).

الشكل 2. 2: يوضح التمثيل البياني لمتغير الوظيفة

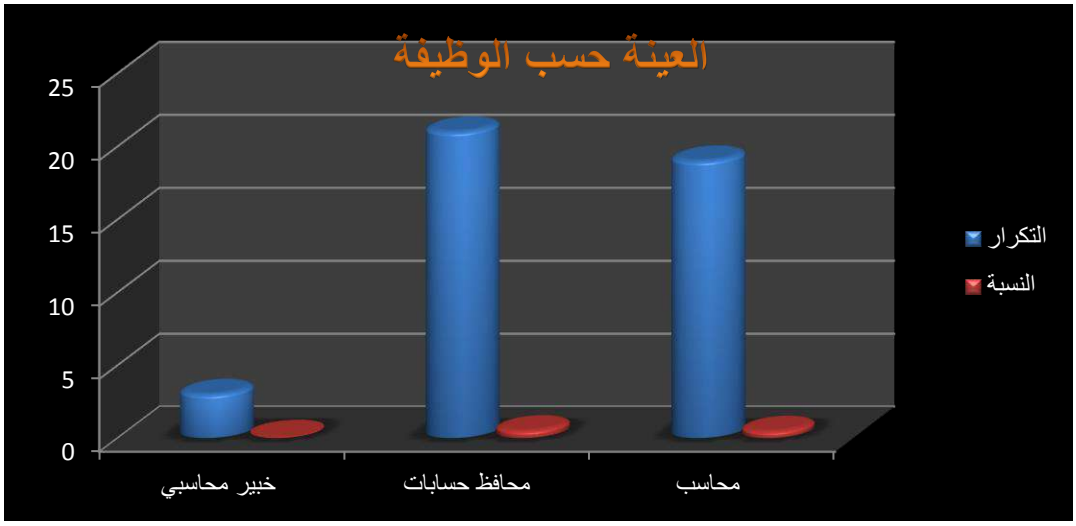

المصدر:من إعداد الطالبة

3- توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

الجدول 2. 7: يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

المدة	التكرارات	النسبة%
اقل من 5سنوات	9	%20.9
من5الى 10سنوات	17	%39.5
من 10الى 15سنة	10	%23.3
أكثر من 15 سنة	7	%16.3
المجموع	43	%100

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتspss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-7) والشكل رقم (2-3) توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة، أن اغلب أفراد العينة كانوا ذوي خبرة تتراوح ما بين خمس وعشر سنوات بنسبة 39.5% أي ما يمثل 17 فردا، وتليها نسبة 23.3 % التي مثلت 10 أفراد لديهم خبرة تتراوح ما بين عشر إلى خمسة عشر سنة، أما عدد الأفراد الذين كان لديهم خبرة اقل من خمسة سنوات ما نسبته 20.9% أي ما يمثل 9 أفراد، أما بالنسبة للذين كانت خبرتهم أكثر من خمسة عشر سنة 7 أفراد أي ما نسبته 16.3%من العينة المدروسة.

الشكل 2. 3: يوضح الدائرة النسبية للخبرة المهنية

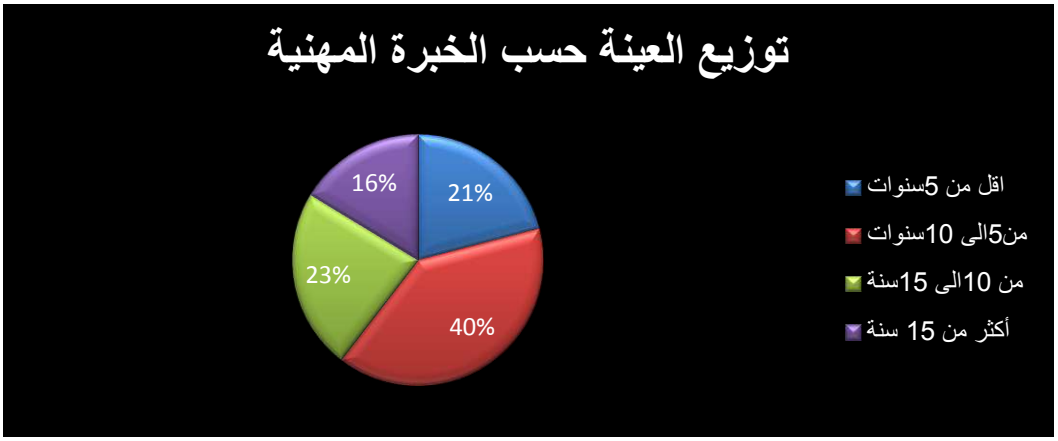

المصدر:من إعداد الطالبة

ثانيا:عرض نتائج الدراسة المتعلقة بمستوى التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية :نلاحظ من الجدول أدناه أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية كلها تقريبا حيث وصل متوسط فقرات إلى 2.57 بانحراف معياري قدره 0.239 حيث جاءت في الرتبة الأولى العبارة رقم (6) بمتوسط حسابي قدره و2.88 وانحراف المعياري قدره 0.324 والعبارة تقول " يعتبر التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها معدي القوائم المالية."وهذا ما يدل على أن التحفظ المحاسبي متوفر بشكل قوي في القوائم المالية، بحيث يعتمد عليه من طرف المحاسبين في حالات عدم التأكد، ثم جاءت في المرتبة الثانية العبارة رقم (1) من خلال وسطها الحسابي الذي يقدر ب2.70 وانحراف معياري قدره0.587 والعبارة تقول" يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب للمساهمين (المستخدمين بشكل عام البنوك المستثمرين العملاء إدارة الضرائب.....)"

في حين احتلت المرتبة الأخيرة العبارة رقم (04) بمتوسط حسابي قدره2.07 و انحراف معياري قدره 0.828 وهذا ما يدل على عدم اتفاق المستجوبين على هذا الجانب والعبارة تقول " يتم الإفصاح بنفس الدرجة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية عن الديون المشكوك فيها والخسائر الناتجة عنها وقيمة هذه الخسائر."

الجدول 2. 8: أراء أفراد العينة حول كل فقرة من فقرات المحور الأول للاستبيان

العبارة	المتوسط	الانحراف	الرتبة	الاتجاه
1- يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب للمساهمين(المستخدمين بشكل عام البنوك المستثمرين العملاء إدارة الضرائب.....)	2.70	0.587	2	قوي
2- يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب للمقرضين	2.63	0.618	4	قوي
3- التحفظ المحاسبي أداة مهمة لتخفيض تكاليف الوكالة و ترتيب الحوافز المالية.	2.47	0.702	7	قوي
4- يتم الإفصاح بنفس الدرجة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية عن الديون المشكوك فيها والخسائر الناتجة عنها وقيمة هذه الخسائر.	2.07	0.828	8	متوسط
5- زيادة حالات الغش والتلاعب كانتا سببا ودافعا قويا جعلت مستخدمي القوائم المالية أكثر ميلا لاستخدام التحفظ المحاسبي.	2.70	0.513	3	قوي
6- يعتبر التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها معدي القوائم المالية.	2.88	0.324	1	قوي
7- التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة و زيادة الربحية.	2.53	0.592	6	قوي
8- التحفظ المحاسبي يعتبر آلية من آليات القوائم المالية المضادة للنزعة المجومية التي تتبعها الإدارة(التقارير ذات الغرض الخاص) .	2.58	0.587	5	قوي
متوسط إجمالي الإجابات	2.57	0.239		قوي

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتspss

ثالثا:عرض نتائج الدراسة المتعلقة بمستوى توافر أبعاد جودة القوائم المالية :لقد قمنا بتقسيم هذه النقطة إلى مجموعة من الأبعاد وهي بالترتيب كالتالي:القابلية للفهم، الملائمة، القابلية للتماثل و المقارنة و المصداقية يمكننا إعطاء النتائج على النحو التالي:

1- عرض نتائج الدراسة المتعلقة ببعد القابلية للفهم

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية كلها تقريبا حيث وصل متوسط فقرات إلى 2.76 بانحراف معياري قدره 0.381 حيث احتلت المرتبة الأولى العبارة رقم (12)،والتي تقول"القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بحاجة إلى إيضاحات متممة لها تساعد على فهم أكثر لمحتوياتها" بحيث أن متوسط الحسابي 2.81 و انحراف معياري 0.500، وهذا يدل أن هناك مستوي توافر جودة القوائم المالية عند هذه العبارة، ثم تليها كلتا العبارتين (7) و(10) بمستوي حسابي قدره 2.74 وانحراف المعياري 0.539.

الجدول 2. 9: أراء أفراد العينة حول بعد القابلية للفهم

العبارة	المتوسط	الانحراف	الرتبة	الاتجاه
6- تتضمن القوائم المالية التي تصدرها المؤسسة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج الفترات السابقة أو مع المؤسسات المماثلة.	2.74	0539	2	قوي
10-إن معد القوائم المالية يواجه أحيانا حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث و الظروف	2.74	0539	2	قوي
12-القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بحاجة إلى إيضاحات متممة لها تساعد على فهم أكثر لمحتوياتها.	2.81	0.500	1	قوي
متوسط إجمالي إجابات بعد القابلية للفهم	2.767	0.381		قوي

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتspss

2- عرض نتائج الدراسة المتعلقة ببعد الملائمة: من خلال الجدول أدناه أراء أفراد العينة حول بعد الملائمة، نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية كلها تقريبا حيث وصل متوسط فقرات إلى 2.47 بانحراف معياري قدره 0.407 حيث احتلت المرتبة الأولى العبارة رقم(13)، و التي تقول" تعمل القوائم المالية على تبسيط البيانات المالية و المحاسبية لتكون قابلة للفهم و ملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية " بحيث أن متوسط الحسابي 2.65 و انحراف معياري 0.686، و هذا يدل أن هناك مستوي توافر جودة القوائم المالية عند هذه العبارة، ثم تليها العبارة رقم (3) بمستوي حسابي قدره2.40 وانحراف المعياري

0.821 و تأتي في المرتبة الأخيرة العبارة رقم (5) والتي تقول " تمتاز المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية بملائمتها للتنبؤ بالمستقبل"بمتوسط حسابي قدره 2.33 وانحراف معياري قدره 0.715.

الجدول 2. 10: أراء أفراد العينة حول بعد الملائمة

العبارة	المتوسط	الانحراف	الرتبة	الاتجاه
1-القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية بوضعها الحالي تعطي لمستخدمي القوائم المالية القدرة على تقييم و معرفة الوضع الحقيقي لهذه المؤسسة.	2.40	0.821	2	قوي
5- تمتاز المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية بملائمتها للتنبؤ بالمستقبل.	2.33	0.715	3	متوسط
13- تعمل القوائم المالية على تبسيط البيانات المالية و المحاسبية لتكون قابلة للفهم و ملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية .	2.65	0.686	1	قوي
متوسط إجمالي إجابات بعد الملائمة	2.47	0.407		قوي

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتspss

3- عرض نتائج الدراسة المتعلقة ببعد القابلية للتماثل

الجدول 2. 11:أراء أفراد العينة حول بعد القابلية للتماثل

العبارة	المتوسط	الانحراف	الرتبة	الاتجاه
6- تتضمن القوائم المالية التي تصدرها المؤسسة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج الفترات السابقة أو مع المؤسسات المماثلة..	2.79	0.559		قوي
متوسط إجمالي إجابات بعد القابلية للتماثل	2.79	0.559		قوي

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتspss

من خلال الجدول رقم (2-11) أراء أفراد العينة حول بعد القابلية للتماثل والذي تعبر عنه العبارة رقم (6) والتي تقول " تتضمن القوائم المالية التي تصدرها المؤسسة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج الفترات السابقة أو مع المؤسسات المماثلة."نلاحظ انه هناك مستوي جودة قوي متعلقة بالقابلية للتماثل لهذه القوائم المالية حسب أراء العينة و ذالك من خلال المتوسط الحسابي المقدر ب(2.79) والانحراف المعياري بمقدار (0.559).

4- عرض نتائج الدراسة المتعلقة ببعد المصداقية

الجدول 2. 12: أراء أفراد العينة حول بعد المصداقية

العبارة	المتوسط	الانحراف	الرتبة	الاتجاه
1- القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات الاقتصادية تقدم معلومات ذات موثوقية عالية.	2.40	0.760	3	قوي
2- تتمتع القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات الاقتصادية بالحد الأدنى من الشفافية.	2.07	0.799	4	متوسط
4- المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية خالية من التحيز.	1.93	0.593	6	متوسط
8- لكي تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية موثوقة يجب أن تكون محايدة خالية من التحيز(ذات غرض عام).	2.74	0.621	2	قوي
9- لكي تمثل معلومات العمليات المالية و الأحداث الأخرى تمثيلا صادقا فمن الضروري أن تكون قد تم العمل المحاسبي عنها و قدمت جوهرها حقيقتها الاقتصادية و ليس لمجرد شكلها القانوني.	2.74	0.581	1	قوي
11- تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية.	2.02	0.801	5	متوسط
متوسط إجمالي إجابات بعد المصداقية	2.32	0.333		متوسط

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتspss

من خلال الجدول السابق(2-12) المتعلق بآراء أفراد العينة حول بعد المصداقية نلاحظ انه احتلت المرتبة الأولى العبارة رقم (9) والتي تقول" لكي تمثل المعلومات العمليات المالية والأحداث الأخرى تمثيلا صادقا فمن الضروري أن تكون قد تم العمل المحاسبي عنها و قدمت جوهرها حقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني." بمتوسط حسابي قدره 2.74 وانحراف معياري قدره 0.581 وهذا ما يدل على توافر جودة القوائم المالية عند هذه العبارة، ثم تأتي العبارة رقم (8) والتي تقول" لكي تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية موثوقة يجب أن تكون محايدة خالية من التحيز(ذات غرض عام)."بمستوى حسابي قدره

2.74 وانحراف معياري قدره 0.621، وفي الأخير العبارة رقم (4) والتي تقول"المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية خالية من التحيز."بمتوسط حسابي قدره 1.93، وانحراف معياري قدره 0.593.

ومن خلال كل عبارات البعد الرابع نلاحظ انه المتوسط الحسابي الكلي للبعد تقدر2.32 وهذا يدل على أن هناك مستوى جودة متوسطة متعلقة بالمصداقية لهذه القوائم المالية حسب أراء العينة.

رابعا: عرض نتائج الدراسة المتعلقة بمحور علاقة التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية

الجدول 2. 13:يوضح أراء عينة الدراسة حول علاقة التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية

العبارة	المتوسط	الانحراف	الرتبة	الاتجاه
1-استخدام مبدأ التحفظ المحاسبي يؤدي إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالكفاءة.	2.65	0.613	4	قوي
2-ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية.	2.60	0.695	7	قوي
3-مبدأ التحفظ المحاسبي يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية.	2.74	0.581	2	قوي
4-يساهم التحفظ المحاسبي في توعية مستخدمي القوائم المالية بمدى أهمية القرارات التي يتم اتخاذها في تحسين ربحية المؤسسة.	2.77	0.527	1	قوي
5-التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية.	2.60	0.623	6	قوي
6-يؤدي التحفظ المحاسبي إلى وجود نوع من التحيز في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة.	2	0.816	12	متوسط
7-مستوى ملائمة المعلومات المحاسبية يزداد في حالة زيادة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.	2.53	0.702	9	قوي
8-استخدام سياسة التحفظ يحد من آثار السلوك غير المرغوب فيه من خلال التحيز للأطراف ذات العلاقة داخل المؤسسة.	2.56	0.734	8	قوي
9-وجود مبدأ التحفظ المحاسبي في المؤسسة يخفض من نسبة التلاعب في القوائم المالية.	2.63	0.691	5	قوي
10-يستخدم مبدأ التحفظ في المؤسسة في عملية التلاعب بالقوائم المالية.	1.98	0.831	13	متوسط
11-للتحفظ دور كبير في توفير معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية.	2.70	0.638	3	قوي
12-يساهم التحفظ المحاسبي في تحديد الأدوات اللازمة لإثبات مصداقية القوائم المالية.	2.44	0.765	10	قوي
13-قد تتأثر القرارات الاقتصادية للمستخدمين بالتحريف في المعلومات المعتمد عليها في القوائم المالية.	2.56	0.734	8	قوي
14-يساهم التحفظ المحاسبي في خفض عمليات التقاضي التي يتعرض لها مراقب الحسابات من جانب حملة الأسهم.	2.40	0.791	11	قوي
متوسط إجمالي الإجابات	2.51	0.285		قوي

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجاتspss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية حيث بلغ متوسط العبارات 2.51 وبانحراف معياري يقدر ب0.285 حيث جاءت في المرتبة الأولى العبارة رقم 4 " يساهم التحفظ المحاسبي في توعية مستخدمي القوائم المالية بمدى أهمية القرارات التي يتم اتخاذها في تحسين ربحية المؤسسة.لتليها باقي العبارات إلى أن نصل إلى أخر عبارة رقم10 " يستخدم مبدأ التحفظ في المؤسسة في عملية التلاعب بالقوائم المالية. "،وبما أن معظم العبارات اتجاها مرتفعا فيمكننا القول بان مستوى التوافر مرتفع؛

خامسا: دراسة علاقة واثر التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية

1- دراسة علاقة التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية باستعمال معامل الارتباط بيرسون

من خلال نتائج الاستبيان المستخرجة باستعمال برنامج spss حيث خلصنا إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بمعامل الارتباط بين التحفظ المحاسبي من جهة وكل من أبعاد جودة القوائم المالية كالتالي:

الجدول 2. 14:يوضح علاقة التحفظ المحاسبي بأبعاد جودة القوائم المالية

	القابلية للفهم	الملائمة	القابلية للتماثل و المقارنة	المصداقية	جودة القوائم المالية
معامل الارتباط برسون	0.485	0.124	-0.66	0.442	**0.339**
مستوى الدلالة	0.001	0.430	0.674	0.003	**0.026**
حجم العينة	43	43	43	43	**43**

المصدر:من مخرجاتspss

من خلال الجدول رقم (2-14) الذي يوضح علاقة التحفظ المحاسبي بأبعاد جودة القوائم المالية نلاحظ ما يلي:

أ- **علاقة التحفظ المحاسبي بالقابلية للفهم للقوائم المالية** :إن معامل الارتباط يساوي (0.485) وهذا ما يدل على أن هناك علاقة خطية طردية متوسطة، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة تساوي (0.001) وهذا دليل على أن معامل الارتباط له دلالة إحصائية لأن مستوى دلالته اقل من (0.05).

ب- **علاقة التحفظ المحاسبي بالملائمة في القوائم المالية**:أن معامل الارتباط يساوي (0.124) وهذا ما يدل على أن هناك علاقة خطية طردية ضعيفة، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة تساوي (0.430) وهذا دليل على أن معامل الارتباط ليس له دلالة إحصائية لأن مستوى الدلالة اكبر (0.05).

ت- **علاقة التحفظ المحاسبي بالقابلية للتماثل و المقارنة للقوائم المالية:** هناك علاقة خطية عكسية جد ضعيفة لان معامل الارتباط ضعيف جدا وسالب حيث يقدر ب (0.066-) وليس له دلالة إحصائية لان مستوى الدلالة (0.674) اكبر بكثير من (0.05) .

ث- **علاقة التحفظ المحاسبي بالمصداقية في القوائم المالية** " أن معامل الارتباط يساوي (0.442) وهذا ما يدل على أن هناك علاقة خطية طردية ضعيفة، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة تساوي (0.003) وهذا دليل على أن معامل الارتباط له دلالة إحصائية لأن مستوى الدلالة اقل من (0.05).

ج- **علاقة التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية:** أن معامل الارتباط يساوي (0.339) وهذا ما يدل على أن هناك علاقة خطية طردية ضعيفة، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة تساوي (0.026) وهذا دليل على أن معامل الارتباط له دلالة إحصائية لأن مستوى الدلالة اقل من (0.05).

2- دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية باستعمال معادلة خط الانحدار

ا/ تأثير التحفظ المحاسبي على القابلية للفهم في القوائم المالية

الجدول 2. 15: يوضح تأثير التحفظ المحاسبي على القابلية للفهم في القوائم المالية

النموذج		القيمة	الخطأ المعياري	Beta	Tالمحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت	A	0.784	0.561		1.398	0.170
xx(التحفظ المحاسبي)	B	0.772	0.217	0.485	3.550	0.001

المصدر: من مخرجات spss

من خلال الجدول السابق يمكننا تمثيل علاقة خط الانحدار بالمعادلة الخطية Y=a+bx Ya=0.78+0.772X

كما نلاحظ انه كلما زاد التحفظ المحاسبي بوحدة واحدة أدى إلى زيادة القابلية للفهم بحوالي 77.2%، ومستوى دلالة معامل الانحدار المقدر ب 0.001 له دلالة إحصائية لأنه اقل من 0.05.

ب/ تاثير التحفظ المحاسبي على الملائمة في القوائم المالية

الجدول 2. 16: يوضح تأثير التحفظ المحاسبي على الملائمة في القوائم المالية

النموذج		القيمة	الخطأ المعياري	Beta	T المحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت	A	1.937	0.680		2.850	0.007
xx(التحفظ المحاسبي)	B	0.210	0.263	0.124	0.797	0.430

المصدر: من مخرجات spss

من خلال الجدول السابق يمكننا تمثيل علاقة خط الانحدار بالمعادلة الخطية Yb=1.93+0.210X كما انه كلما زاد التحفظ المحاسبي بوحدة واحدة أدى إلى زيادة الملائمة بحوالي 21%، و نلاحظ أيضا أن معامل الانحدار ليس له دلالة إحصائية لأن مستوى دلالته اكبر بكثير من 0.05 المرجعي حيث أن قيمته 0.430

ج/ تأثير التحفظ المحاسبي على القابلية للتماثل و المقارنة في القوائم المالية

الجدول 2. 17: يوضح تأثير التحفظ المحاسبي على القابلية للتماثل والمقارنة في القوائم المالية

النموذج		القيمة	الخطأ المعياري	Beta	T المحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت	A	3.187	0.937		3.400	0.002
xx(التحفظ المحاسبي)	B	-0.154	0.363	0.066-	-0.424	0.674

المصدر: من مخرجات spss

من خلال الجدول السابق يمكننا تمثيل علاقة خط الانحدار بالمعادلة الخطية Yc=3.19-0.154X ومن خلاله نلاحظ انه كلما زاد التحفظ المحاسبي بوحدة واحدة أدى إلى نقص القابلية للتماثل بحوالي 15.4%، كما نلاحظ أن معامل الانحدار ليس له دلالة إحصائية لأن مستوى دلالته اكبر بكثير من 0.05المرجعي حيث أن قيمتها 0.674

د/ تأثير التحفظ المحاسبي على المصداقية في القوائم المالية

الجدول 2. 18: يوضح تأثير التحفظ المحاسبي على المصداقية في القوائم المالية

النموذج		القيمة	الخطأ المعياري	Beta	Tالمحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت	A	0.739	0.502		1.473	0.148
xx(التحفظ المحاسبي)	B	0.614	0.614	0.442	3.159	0.003

المصدر: من مخرجات spss

من خلال الجدول السابق يمكننا تمثيل علاقة خط الانحدار بالمعادلة الخطية Yd=0.74+0.614X ومن خلال الجدول الجدول السابق نلاحظ انه كلما زاد التحفظ المحاسبي بوحدة واحدة أدى إلى زيادة المصداقية في القوائم المالية بحوالي61.4 %، كما نلاحظ أن معامل الانحدار له دلالة إحصائية لأن مستوى دلالته اقل من 0.05المرجعي حيث أن قيمتها 0.003.

هـ/ تأثير التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية بجميع أبعاده

الجدول 2. 19: يوضح تأثير التحفظ المحاسبي على جودة في القوائم المالية

النموذج		القيمة	الخطأ المعياري	Beta	Tالمحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت	A	1.662	0.403		4.123	0.000
xx(التحفظ المحاسبي)	B	0.361	0.156	0.339	2.308	0.026

المصدر: من مخرجات spss

من خلال الجدول السابق يمكننا تمثيل علاقة خط الانحدار بالمعادلة الخطية التالية Yy=1.66+0.361X من خلال الجدول السابق نلاحظ انه كلما زاد التحفظ المحاسبي بوحدة واحدة أدى إلى زيادة جودة في القوائم المالية بحوالي36.1 %، كما نلاحظ أن معامل الانحدار له دلالة إحصائية لأن مستوى دلالته اقل من 0.05المرجعي حيث أن قيمتها 0.026.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة الفرضيات

سنقوم باختبار الفروض ومناقشة النتائج المتحصل عليها كما يلي:

اولا: اختبار الفروض:

أ-اختبار الفرضية الأولى: هناك مستوى توافر مرتفع للتحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة من المؤسسات الاقتصادية حسب أراء العينة، ويمكننا الإجابة على هذه الفرضيات باستخدام اختبار الفروض كما يلي:

H_0:لا يوجد مستوى توافر مرتفع للتحفظ المحاسبي بالمؤسسة؛

H_1: يوجد مستوى توافر مرتفع للتحفظ المحاسبي بالمؤسسة؛

من خلال نتائج الاستبيان لدينا الوسط الحسابي لمستوى التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية 2.57 باتجاه مرتفع، أي هناك مستوى توافر مرتفع للتحفظ المحاسبي.

ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

ب- اختبار الفرضية الثانية:هناك مستوى توافر مرتفع للجودة في القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية حسب أراء العينة وللإجابة على هذه الفرضية استخدمنا اختبار الفروض:

H_0:لا يوجد مستوى توافر مرتفع للجودة في القوائم المالية المنشورة؛

H_1: يوجد مستوى توافر مرتفع للجودة في القوائم المالية المنشورة؛

من خلال نتائج الاستبيان لدينا الوسط الحسابي للبعد الأول القابلية للفهم2.77 باتجاه مرتفع ،أي هناك توافر للقابلية للفهم؛ اما بالنسبة للبعد الثاني الملائمة لدينا الوسط الحسابي 2.47 باتجاه مرتفع، أي هناك توافر مرتفع للملائمة، وكذالك بالنسبة للبعد الثالث بوسط حسابي مقدر ب 2.79 ومن جهة أخرى كان الوسط الحسابي للبعد الرابع المصداقية 2.32 باتجاه متوسط، أي هناك توافر متوسط للمصداقية؛

ومن خلال الأبعاد السابقة واحتوائها على مستوى توافر يمكننا القول بان هناك مستوى توافر للجودة في القوائم المالية؛ وذالك بوسط حسابي كلي مقدر ب 2.59ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

ج- اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية.

1- باستعمال معامل الارتباط بيرسون. وللإجابة على هذه الفرضية استخدمنا اختبار الفروض:

H_0:لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية؛

H_1:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية؛

من خلال جدول بيرسون الذي يوضح العلاقة بين التحفظ المحاسبي والقابلية للفهم، نلاحظ أن معامل الارتباط بيرسون هو (0.485) وهذا ما يدل على أن هناك علاقة خطية طردية منخفضة بين التحفظ المحاسبي والقابلية للفهم، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة تساوي (0.001) ومنه نقول يوجد علاقة ذات دلالة بين التحفظ المحاسبي والقابلية للفهم.

وبما أن معامل الارتباط بيرسون الذي يوضح العلاقة بين التحفظ المحاسبي والملائمة هو 0.124 ومنه فان هناك علاقة خطية طردية ضعيفة بين التحفظ المحاسبي والملائمة. وبما أن مستوى الدلالة تساوي (0.430) ومنه نقول لا يوجد علاقة ذات دلالة بين التحفظ المحاسبي والملائمة.

وبما أن معامل الارتباط بيرسون الذي يوضح العلاقة بين التحفظ المحاسبي و القابلية للتماثل والمقارنة (0.066-) ومنه فان هناك علاقة خطية عكسية جد ضعيفة بين التحفظ المحاسبي والقابلية للتماثل،وبما أن مستوى الدلالة تساوي (0.674) ومنه نقول لا يوجد علاقة ذات دلالة بين التحفظ المحاسبي واالقابلية للتماثل والمقارنة.

وبما أن معامل الارتباط بيرسون الذي يوضح العلاقة بين التحفظ المحاسبي والمصداقية (0.339 ومنه فان هناك علاقة خطية طردية منخفضة بين التحفظ المحاسبي والمصداقية، وبما أن مستوى الدلالة تساوي (0.026) ومنه نقول يوجد علاقة ذات دلالة بين التحفظ المحاسبي والمصداقية.

وبما أن معامل الارتباط بيرسون 0.339 ومنه فان هناك علاقة خطية طردية متوسطة بين التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية، ومنه نقول يوجد علاقة ذات دلالة بين التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية.

ومن خلال ماسبق نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية.

2- **استعمال معادلة خط الانحدار** : من خلال النتائج السابقة يمكن تلخيص النتائج في الجدول التالي:

الجدول 2. 20: خاص بتلخيص النتائج

الرقم	الفقرة	معادلة خط الانحدار	دالة معامل الانحدار (b)
1	تأثير التحفظ المحاسبي على القابلية للفهم	Y=0.78+0.772X	0.001
2	تأثير التحفظ المحاسبي على الملائمة	Y=1.937+0.210X	0.430
3	تأثير التحفظ المحاسبي على القابلية للتماثل	Y=3.19-0.154X	0.674
4	تأثير التحفظ المحاسبي على المصداقية	Y=0.74+0.164X	0.003
5	تأثير التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية	Y=1.66+0.361X	0.026

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

1- مستوى دلالة معامل الانحدار المقدر ب 0.001 ذات دلالة إحصائية لأنه اقل من 0.05.
2- معامل الانحدار ليس له دلالة إحصائية لأن مستوى دلالته اكبر بكثير من 0.05المرجعي حيث أن قيمته 0.430
3- معامل الانحدار ليس له دلالة إحصائية لأن مستوى دلالته اكبر بكثير من 0.05المرجعي حيث أن قيمتها 0.674
4- معامل الانحدار له دلالة إحصائية لأن مستوى دلالته اقل من 0.05المرجعي حيث أن قيمتها 0.003.
5- معامل الانحدار له دلالة إحصائية لأن مستوى دلالته اقل من 0.05المرجعي حيث أن قيمتها 0.026.

د- اختبار الفرضية الرابعة:لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات شخصية وللإجابة على هذه الفرضية سنقول باختبار الفروض من خلال استخدام نتائج اختبار التباينANOVA حيث سنقسمها إلى فرضيات جزئية كما يلي:

-اختبار الفروق بالنسبة للمؤهل العلمي:

نستخدم نتائج اختبار التباين ANOVA لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التحفظ المحاسبي تعزى لمتغير المؤهل العلمي وبالتالي تكون الفرضيتان كالآتي

H_0:لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في التحفظ المحاسبي تعزى لمتغير المؤهل العلمي

H_1:توجد فروق ذات دلالة إحصائية ت في التحفظ المحاسبي عزى لمتغير المؤهل العلمي

الجدول 2. 21:يوضح مستوى الدلالة بالنسبة للمؤهل العلمي

F	Sig
0.350	0.557

المصدر: من إعداد الطالبة من مخرجات spss

بما أن مستوى الدلالة هو0.525 أي اكبر من 0.05 نلاحظ بأنه لاتوجد علاقة ذات دلالة معنوية تعزى لمتغير المؤهل العلمي،ومنه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة.

-اختبار الفروق بالنسبة لسنوات الخبرة: نستخدم نتائج اختبار التباين ANOVA لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التحفظ المحاسبي تعزى لمتغير الخبرة وبالتالي تكون الفرضيتان كالآتي

H_0:لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في التحفظ المحاسبي تعزى لمتغير الخبرة

H_1:توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التحفظ المحاسبي عزى لمتغير الخبرة

الجدول 2. 22:يوضح مستوى الدلالة بالنسبة للخبرة:

F	Sig
0.753	0.477

المصدر:من إعداد الطالبة من مخرجاتspss

من خلال الجدول نلاحظ بان مستوى الدلالة هو0.31اي اكبر من 0.05 ومنه يمكننا القول بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية تعزى لمتغير الخبرة، ومنه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة

-اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الوظيفة:

دهنا نستخدم ANOVA لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التحفظ المحاسبي تعزى لمتغير الخبرة وبالتالي تكون الفرضيتان كالآتي

H_0:لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في التحفظ المحاسبي تعزى لمتغير ا الوظيفة

H_1:توجد فروق ذات دلالة إحصائية ت في التحفظ المحاسبي تعزى لمتغير الوظيفة

الجدول 2. 23: يوضح مستوى الدلالة بالنسبة للوظيفة

F	Sig
1.563	0.214

المصدر: من إعداد الطالبة من مخرجات spss

نلاحظ أن مستوى الدلالة هي0.21 أي اكبر من 0.05 ومنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الوظيفة.

ومنه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة.

3- مناقشة النتائج حيث سنقوم بمناقشة مختلف النتائج المتعلقة بالمعلومات الشخصية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية والنتائج المتعلقة بمستوى جودة القوائم المالية واثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية، في الأخير نصل إلى النتائج المتعلقة باختبار الفروض.

أ- مناقشة النتائج المتعلقة بالمعلومات الشخصية: من خلال الجدول (2-5): ويتضح من خلال الجدول (2-5):المتعلق بالمؤهل العلمي فان اغلب أفراد العينة من ذوي المستوى الجامعي ليسانس حيث كانت نسبتهم 96.8% في حين أن ذوي المستوى الجامعي ماستر لم يتعدوا 13%وهذا المؤشر يدل على أن على اغلب المؤسسات الاقتصادية توظف أصحاب الشهادات الجامعية.

أن الجدول (2-6):يبين أن أغلبية أفراد العينة المدروسة هم محافظي الحسابات بنسبة تقدر ب 48.84 تليها نسبة المحاسبين بنسبة 44.19%، و تأتي في المرتبة الأخيرة نسبة خبير المحاسبي بنسبة تقدر ب6.97%.هذا راجع إلى كون محافظ الحسابات هو المراجع الخارجي الذي تستعين به المؤسسة الاقتصادية لمراجعة القوائم المالية المعدة من طرف محاسب المؤسسة من اجل إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية .

أما الجدول(2-07):المتعلق بسنوات الخبرة فان اكبر فئة هي التي لديها خبرة بين 5 و10 وقدرت نسبتها ب39.5% لتليها الفئة المتراوحة بين 10و15سنة 23.3 %ثم الفئة الأقل خبرة بنسبة20.9% و أخيرا الفئة الأكثر خبرة بنسبة 16.3% ما يدل على أن اغلب مكاتب المحاسبة لبلدية حاسي مسعود و ولاية ورقلة من الفئة الشابة، كما يمكن القول إن المؤسسات الاقتصادية تهتم بالطاقات الشابة بتوظيفها والاستفادة منها وإكسابها خبرة في المجال.

ب- مناقشة النتائج المتعلقة بمستوى التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية: لقد قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة من اجل معرفة مدى تبني المؤسسات الاقتصادية لمبدأ التحفظ المحاسبي ومن خلال الجدول 2-8نجد بان المتوسط العام لهذا البعد بلغ2.57 وانحراف معياري يقدر ب0.239 فقد كانت اغلب إجابات أفراد العينة متفقة باعتبار التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها معدي القوائم المالية وكان متوسط حسابها 2.88 وانحراف معياري قدر ب 0.32 ومن خلال المقابلة التي أجريناها مع عدة محافظي حسابات ومحاسبين أكدوا لنا أن هناك مستوى مقبول للتحفظ المحاسبي في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الاقتصادية.

ج- مناقشة النتائج المتعلقة بمستوى جودة القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية:

ومن اجل معرفة مدى جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية قمنا بوضع مجموعة من العبارات مقسمة إلى أربعة أبعاد وهي كالتالي:

قابلية القوائم المالية للفهم: لقد قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة من اجل معرفة مدى قابلية القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية للفهم ومن خلال الجدول2-09نجد بان المتوسط العام لهذا البعد بلغ 2.76 وانحراف معياري يقدر ب0.381 فقد كانت اغلب إجابات أفراد العينة أن القوائم المالية المنشورة بحاجة إلى إيضاحات متممة لها تساعد على فهم أكثر لمحتوياتها وكان متوسط حسابها 2.81 وانحراف معياري قدر ب 0.500 حيث أن المتوسطات الحسابية لهذا البعد جاءت قوية وهذا ما تم تأكيده من خلال المقابلة التي أجريناها مع محافظي الحسابات.

الملائمة في القوائم المالية: لقد قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة من اجل معرفة مدى الملائمة في القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية ومن خلال الجدول2-10نجد بان المتوسط العام لهذا البعد بلغ 2.47 وانحراف معياري يقدر ب0.407 فقد كانت اغلب إجابات أفراد العينة أن القوائم المالية تعمل على تبسيط البيانات المالية و المحاسبية لتكون قابلة للفهم و ملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية وبمتوسط حسابي قدره2.65 وانحراف معياري قدر ب 0.686 حيث أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية كلها تقريبا هذا يدل على توافر الملائمة في القوائم المالية.

قابلية القوائم المالية المنشورة للتماثل و المقارنة: هذا ما يوضحه الجدول رقم (2-11) والذي عبرنا عنه بالعبارة رقم (6) و التي تقول " تتضمن القوائم المالية التي تصدرها المؤسسة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج الفترات السابقة أو مع

المؤسسات المماثلة."نلاحظ انه هناك مستوي توافر قوي لقابلية هذه القوائم المالية للتماثل حسب أراء العينة و ذالك من خلال المتوسط الحسابي المقدر ب(2.79) و الانحراف المعياري بمقدار (0.559).

المصداقية في القوائم المالية المنشورة: وهذا ما يوضحه الجدول 2-12 حيث أن المتوسط الحسابي لهذا البعد بلغ 2.32وانحراف معياري قدر ب0.33الاجابات كانت متوسطة القبول وهذا ما يدل على التباين في المصداقية في القوائم المالية ولكن نتيجة مقبولة عموما ولكن ليست بشكل كبير،فقد احتلت المرتبة الأولى العبارة رقم(9)و التي تقول" لكي تمثل المعلومات العمليات المالية و الأحداث الأخرى تمثيلا صادقا فمن الضروري أن تكون قد تم العمل المحاسبي عنها و قدمت جوهرها حقيقتها الاقتصادية و ليس لمجرد شكلها القانوني." بمتوسط حسابي قدره 2.74 وانحراف معياري قدره 0.581 وهذا ما يدل على توافر المصداقية في القوائم المالية عند هذه العبارة، واغلب العبارات جاءت متوسطة مما يعني بان القوائم المالية المنشورة تتميز بالمصداقية ولكن بمستوى متوسط.

د- **مناقشة النتائج المتعلقة بعلاقة التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية:** يتضح من الجدول2 -14بان العلاقة الارتباطية ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى ايجابي بين المتغيرين ،وقد بلغت 0.776 وهي قيمة تبين أن التحفظ المحاسبي اثر على جودة القوائم المالية بمستوى مرتفع، وقد تم اختبار نموذج "جودة القوائم المالية" كمتغير تابع و"التحفظ المحاسبي"متغيرا مستقلا، وقد تم تعزيز النموذج بمجموعة من الفقرات ما من شانه ضبط العلاقة بين المتغيرين التابع و المستقل و بيانها بصورتها الأقرب للحقيقة، وأظهرت الاختبارات الإحصائية وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية، هذا يشير إلى أن المؤسسات الاقتصادية التي تلتزم بالتحفظ المحاسبي عند إعدادها للقوائم المالية ينعكس ايجابيا على ربحية المؤسسة من خلال كفاءة المخرجات المحاسبية مما يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية.

خلاصة الفصل:

هدفنا من خلال هذه الدراسة هو إبراز دور التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية والتي تعتبر مصدرا رئيسيا يعتمد عليها من طرف مستخدميها في اتخاذ القرارات المناسبة.

و لتحقيق هذا الهدف اعتمدنا في دراستنا على أداة الاستبيان، من خلال استطلاع رأي عينة من محافظي الحسابات، محاسبين خبراء المحاسبة، حيث تم توزيع 43استبانة في منطقة حاسي مسعود و ولاية ورقلة.

وبعد عملية تحليل وتفسير نتائج الاستبيان خلصت دراستنا إلى أن التحفظ المحاسبي يساهم في توعية مستخدمي القوائم المالية بمدى أهمية القرارات التي يتم اتخاذها في تحسين ربحية ألمؤسسة ذالك من خلال صدق وشفافية القوائم المالية كما يساهم في حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة.

خاتمة

الخاتمة

حاولنا من خلال الدراسة الميدانية معرفة اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال استمارة الاستبيان الموزعة على العينة المدروسة المتكونة 43فرداو المقابلة الشخصية مع بعض محافظي الحسابات، حيث ركزنا على مستوى التحفظ ومستوي جودة القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وقد تم ذالك من خلال أربعة أبعاد وهي قابلية القوائم المالية للفهم،الملائمة،قابلية القوائم المالية للمقارنة والمصداقية؛

نتائج الدراسة :

- هدفت هذه الدراسة إلى قياس اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، حيث تزايد الاهتمام بمفهوم التحفظ المحاسبي باعتباره احد المبادئ المحاسبية الهامة؛
- تلتزم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بالتحفظ عند إعداد القوائم المالية؛
- استخدام التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية وزيادة مستوى ملائمة المعلومات؛
- إن استخدام التحفظ المحاسبي يخفض من مخاطر انهيار الشركات؛
- إعداد القوائم والتقارير المالية المتحفظة مطلب للمساهمين والمقرضين؛
- يعد التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسبين؛
- اهتمام المحاسبين ومحافظي الحسابات بالتحفظ المحاسبي حيث تساعدهم مثل هذه الدراسات على فهم أوسع للأرقام المحاسبية؛
- اتجاه معظم مكاتب المحاسبة والمراجعة لطلب مزيد من التحفظ المحاسبي خاصة لأنه يساهم في خفض عمليات التقاضي التي يتعرض لها مراقب الحسابات من جانب حملة الأسهم؛
- تماشي معظم النتائج التطبيقية للدراسة مع الإطار النظري، وهذا دليل على التزام المؤسسات الاقتصادية بالمعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية؛

نتائج اختبار الفرضيات:

1-**بالنسبة للفرضية الأولى**: هناك مستوى توافر مرتفع لتحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة من المؤسسات الاقتصادية من خلال الوسط الحسابي والانحراف المعياري.

- تعتمد المؤسسات الاقتصادية على مبدأ التحفظ المحاسبي لمواجهة حالات عدم التأكد التي يتعرض لها معدي القوائم المالية؛

- التحفظ المحاسبي مطلب للمساهمين و المقرضين الذين يسعون إلى ضمان مصالحهم حيث يضمن لهم استمرارية الأرباح في المستقبل وجودتها كما ويوفر للدائنين ضمانا اكبر على تحصيل حقوقهم؛
- التحفظ المحاسبي يفيد مستخدمي القوائم المالية خصوصا من يتعاملون مع المؤسسة مباشرة؛

وهذا ما يبين أن المؤسسات الاقتصادية تهتم بمبدأ التحفظ المحاسبي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2-**بالنسبة للفرضية الثانية:** هناك مستوى توافر مرتفع للجودة في القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية، من خلال الوسط الحسابي والانحراف المعياري للأبعاد.

- المعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد؛
- يتم العمل المحاسبي على معلومات العمليات المالية و كل الأحداث الأخرى و يتم تقديم الجوهر الاقتصادي و لا يتم اعتبار الشكل القانوني فقط؛
- المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار من جهة وفي الوقت المناسب من جهة أخرى؛

وهذا ما يبين أن القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية ذات جودة معتبرة ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

بالنسبة للفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية.

من خلال معامل الارتباط ومعادلة خط الانحدار

- يساهم التحفظ المحاسبي في توعية مستخدمي القوائم المالية بمدى أهمية القرارات التي يتم اتخاذها في تحسين ربحية المؤسسة؛
- -التحفظ المحاسبي يعتبر وسيلة مضادة للأساليب الاحتيالية والاندفاعية التي تقوم بها الإدارة؛
- للتحفظ دور كبير في توفير معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية؛

هذا ما يدل على تأثر القوائم المالية بمبدأ التحفظ المحاسبي ما يثبت عدم صحة الفرضية الثالثة، لذا يمكن القول أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية.

- **بالنسبة للفرضية الرابعة:لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى التحفظ المحاسبي تعزى لمتغيرات شخصية**
- لا يتأثر مستوى التحفظ بالنسبة للوظيفة والخبرة؛
- لا يتأثر مستوى التحفظ بالنسبة للمؤهل العلمي؛

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

الاقتراحات :

من خلال النتائج المتوصل إليها والاستنتاجات، يمكن تقديم الاقتراحات الآتية:

- التمسك بسياسة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية من طرف المحاسبين ومن طرف المكاتب المحاسبية والمراجعة عند فحصها لهاته القوائم؛
- عدم التخلي عن مبدأ التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية بشرط أن يكون الالتزام بالقواعد المتحفظة متسق من سنة لأخرى حتى لا يحدث تلاعب بالإرباح المحاسبية؛
- ضرورة الاهتمام بمبدأ التحفظ المحاسبي من طرف المؤسسات الاقتصادية باعتباره يساعد على تحديد ما إذا كانت هناك شكوك في جودة السياسات والتقديرات المحاسبية كوجود تغيرات محاسبية والزيادة في الأرباح الغير مبررة؛

أفاق الدراسة:

- اثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح المحاسبية؛
- تأثير آليات الحوكمة على درجة التحفظ المحاسبي؛
- قياس تأثير إجراءات المراجعة الخارجية على درجة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية؛
- اثر خصائص لجنة التدقيق في التحفظ المحاسبي؛
- العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية.

وفي النهاية نقول بان ميدان التحفظ المحاسبي عميق وكل ما تم ذكره في البحث ما هو إلا جزء منه لذالك يجب إكماله بإضافات في جوانب معينة.

المراجع

المراجع

أولا: الكتب العربية

1- احلام عكسة، اثر تغير المفاهيم و الممارسات المحاسبية على جودة القوائم المالية، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر،2016.

2- أمين السيد احمد لطفي، اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية،2008

3- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم لاغراض الاستثمار ،المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2006.

4- مدثر ابو الخير،المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي وجودة الارباح، القاهرة جامعة عين شمس كلية التجارة مجلة الفكر المحاسبي السنة 18،العدد 2)، 2014

5- سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبة،ط1، دار المسيرة، عمان 2011.

6- عبد الوهاب نصر علي، القياس و الافصاح المحاسبي، الاسكندرية، مصر،الجزء الاول، الدار الجامعية،2007.

7- علام محمد موسى حمدان، اثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد2، الأردن 2011.

8- رضوان العناتي، ايهاب نظمي، رافت سلامة، احمد كلبونة، مبادئ المحاسبة و تطبيقاتها، الجزء الاول، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، 2011

9- الرشدي،ممدوح صادق محمد، تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة جامعة سوهاج، المجلد 25، 2011

ثانيا: الكتب الاجنبية

1- Beja Avraham ,Dan Weiss "Some Informational Aspect of Conservatism" European Accounting review ,vol 15,2006, issue 4,p-585-604 published online: 01 feb-2007

2- Basu, S., "Conservatism Research: Historical Devlopment and Future Prospets", China journal of Accountig Research, Vol2, Issue 1,2009

3- Brief, R.P., "The Accountants Responsibility in Historical Prespective" , The Accounting Review, Vol 15, 1975

4- Donald E,Kieso, Jerry J,Weygand, Terry D, Warfield, Intermediat Accounting, 2nd Edition Publisher,John Wiley and sons,New York USA,2007

5- Gray, S.J, 1980, International Accounting Difference from a Security Analysis Perspective : Some European , Journal Of Accounting Research, Vol 18.

6- Hayn, and A. Natarajan, "Meausuring reporting conservatism", The Accounting Review 2007.

7- Jinhan pae ,Daniel B ,Thornton, Analyst Earning Forecasts Allow for accounting Conservation?, 14th Annual conference on financial economics and accounting, p40, posted, 20jan2004, korea university, seb 2003
8- Mason,L.(2004).The Impact of Accounting Conservatism on The Magnitude of Differential Information Content of Cash Flows and Accruals,Journal of Accounting and Finance , vol.(19)
9- Smith,J. ,skousen,F.(1987). Intermediate Accounting. 9th Edition, South-Western Pubishing, Ohio
10- Watts,R.(2003). Conservatism in Accounting Part II :Evidence And Research Opportunities. Accounting Horizons, Vol (17)
11- Yaw,M,Mensah, xiao fei song , The Effect of conservatism on analysts Annual Earning Forecasts Accuracy and Dispersion,article,2004,v 19issue 2Rutgers university
12- Watts, R, L, Zimmerman, J.L ,1986-Basu, S,2005
13- Young-soo choi ,john,f.O, hanlon, Peter F,pop, Conservation Accounting and linear information Valuation Models, contemporary, Accounting Researsh ,vol 23,2006
14- Zhang, J .(2008) The contracting Benefits of Accounting Conservatism To Lend. Basu s, the conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings, Journal of Accounting and Economics, 24, 1997
15- Zhang, X.(2008).Conservative Accounting and Equity valuation, Journal of Accounting & Economics, Vol.(29), N°(01)

ثالثا: الجرائد الرسمية:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 27، المؤرخة بتاريخ 28مايو 2008الموافق 22 جمادى الأولى 1429.
2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، المؤرخة بتاريخ 25مارس 2009الموافق 28ربيع الاول 1430.
3- الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ،المواد 26-27-28-29،العدد 74، الجزائر، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007

رابعا:مذكرات تخرج:

1- مدحت فوزي عليان وادي، اثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

خامسا:مجلات علمية:

1- ابو الخير مدثر طه، المنظور المعاصر للتحفظ –بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق السهم المصرية، المجلة العلمية للتجارة و التمويل، كلية التجارة–جامعة طنطا مصر،المجلد الثاني، العدد الأول، سنة 2008.

2- احمد سامح، رضا رياض، 2011، التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة، المجلة العربية للإدارة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد 31 العدد2

3- السهلي، محمد بن سلطان القباني،2009، العوامل المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي"دراسة تطبيقية على شركات المملكة السعودية،مجلة المحاسبة و الإدارة و التامين ،كلية التجارة جامعة القاهرة، العدد 77

4- علي يوسف، اثر محددات هيكل ملكية المنشاة في تحفظ التقارير المالية "دراسة تطبيقية "مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الاول 2012.

5- خليل عبد الفتاح، التاصيل العلمي لمفهوم و قياس التحفظ المحاسبي في ضوء الاتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبي، مجلة الدراسات المالية و التجارية ،كلية التجارة جامعة القاهرة، فرع بني سويف، 2003.

6- محمد عبد الرحمان، عبد الفتاح، دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المنشورة،مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية،المجلة العلمية، كلية التجارة جامعة أسيوط، مصر،2011

سادسا:الملتقيات والندوات العلمية:

1- ابراهيم السيد عبيد، دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة. الندوة الثانية مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية و تحديات القرن الحادي و العشرين .جامعة الملك سعود–المملكة العربية السعودية،18-19ماي 2010.

2- هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، مداخلة بعنوان، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام الحاسبي المالي، الملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر 2011.

3- علي عزوز، محمد متلوي، مداخلة بعنوان، متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية "تجارب تطبيقات و افاق" معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و18 جانفي 2010.

4- سعد بوراوي، مداخلة بعنوان، الاسس والمبادئ المحاسبية في النضام المحاسبي المالي الجزائري، مع الاشارة الى حالات التقارب مع الاطار الفكري ل (IFRS/IAS)، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي والمالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، "تجارب تطبيقات و افاق" معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي ، يومي 17و18 جانفي 2010.

سابعا: المواقع الالكترونية:

1- Ball, Robin and Sadaka , Is Accounting Conservatis Due to Debt Equity Markets An International Test of Contracting and Value Relevance, theories of Accounting ,2005,Available at : http://www.com/carlsonschool.umn.edu/Assets/51165.pdf.p9,06/01/2014

2- Juan Manuel Garcia Lara, Beatriz Garcia Osma, Fernando Penalava, Conditional Conservatism and Cost of Capital, forthcoming in Review of Accounting studies, Electronic Copy available at : http://ssrn.com/abstract =1544307, 06/01/2014.

3- Srivastava, A and Tse, S.(2007) What Drives Changes in Accounting Conservatism ? The effect of the Promptness of recognizing Anticipated Gains Versus Losses on Conservatism, Working Paper , www.ssrn.com.

الملاحق

الملحق رقم 1

قائمة الأساتذة المحكمين

الرقم	الاسم واللقب
01	الدكتور : مايو عبد الله
02	الدكتور :خمقاني بدر الزمان
03	الدكتور:بكاري بلخير

الملحق رقم 2

جامعـــة قاصـــدي مربـــاح–ورقلـــة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

استمارة استبيان

أخي أختي

في إطار إعداد ماستر علوم تجارية تخصص محاسبة وجباية ،تحت عنوان :**اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية**، نتقدم إليكم بهذه الاستمارة التي تساعدنا على *إبراز اثر التحفظ المحاسبي على تحسين جودة القوائم المالية و التي تعتبر مصدرا رئيسيا يعتمد علية في اتخاذ القرارات المناسبة* والتي تندرج ضمن متطلبات هذه الدراسة، لذا نرجو منكم ملئها، ونعلمكم أن إجاباتكم ستستعمل للأغراض العلمية

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام

إعداد الطالبة: فرد رشيدة إشراف الدكتور:محمد قوجيل.

الرجاء وضع علامة (X)أمام الإجابة المناسبة:

أولا: معلومات عامة :

2/ المؤهل العلمي : ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐

3/الوظيفة محاسب ☐ محافظ حسابات ☐ خبير محاسبي ☐

4/الخبرة المهنية اقل من 5سنوات ☐ من 5 الى10سنوات ☐ من 10 الى 15 سنة ☐ أكثر من 15سنوات ☐

المحور الأول: مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الرقم	الفقرة	موا فق	محايد	غير موافق
1	يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب للمساهمين(المستخدمين بشكل عام البنوك المستثمرين العملاء إدارة الضرائب.....)			
2	يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب للمقرضين			
3	التحفظ المحاسبي أداة مهمة لتخفيض تكاليف الوكالة و ترتيب الحوافز المالية.			
4	يتم الإفصاح بنفس الدرجة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية عن الديون المشكوك فيها والخسائر الناتجة عنها وقيمة هذه الخسائر.			
5	زيادة حالات الغش والتلاعب كانتا سببا ودافعا قويا جعلت مستخدمي القوائم المالية أكثر ميلا لاستخدام التحفظ المحاسبي.			
6	يعتبر التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها معدي القوائم المالية.			
7	التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة و زيادة الربحية.			
8	التحفظ المحاسبي يعتبر آلية من آليات القوائم المالية المضادة للنزعة الهجومية التي تتبعها الإدارة(التقارير ذات الغرض الخاص) .			

المحور الثاني: مستوى جودة القوائم المالية الصادرة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق
1	القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات الاقتصادية تقدم معلومات ذات موثوقية عالية.			
2	تتمتع القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات الاقتصادية بالحد الأدنى من الشفافية.			
3	القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية بوضعها الحالي تعطي لمستخدمي القوائم المالية القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه المؤسسة.			
4	المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية خالية من التحيز.			

5	تمتاز المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية بملائمتها للتنبؤ بالمستقبل.			
6	تتضمن القوائم المالية التي تصدرها المؤسسة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج الفترات السابقة أو مع المؤسسات المماثلة.			
7	حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات و الأحداث الأخرى التي يفهم إنها تمثلها أو من المتوقع أنها تعبر عنها.			
8	لكي تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية موثوقة يجب أن تكون محايدة خالية من التحيز(ذات غرض عام).			
9	لكي تمثل المعلومات العمليات المالية و الأحداث الأخرى تمثيلا صادقا فمن الضروري أن تكون قد تم العمل المحاسبي عنها و قدمت جوهرها و حقيقتها الاقتصادية و ليس لمجرد شكلها القانوني.			
10	إن معد القوائم المالية يواجه أحيانا حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث و الظروف.			
11	تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية.			
12	القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بحاجة إلى إيضاحات متممة لها تساعد على فهم أكثر لمحتوياتها.			
13	تعمل القوائم المالية على تبسيط البيانات المالية و المحاسبية لتكون قابلة للفهم و ملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية .			
14	تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها و بأهميتها النسبية.			

المحور الثالث: اثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق
1	استخدام مبدأ التحفظ المحاسبي يؤدي إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالكفاءة.			
2	ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية.			
3	مبدأ التحفظ المحاسبي يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية.			

4	يساهم التحفظ المحاسبي في توعية مستخدمي القوائم المالية بمدى أهمية القرارات التي يتم اتخاذها في تحسين ربحية المؤسسة.			
5	التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية.			
6	يؤدي التحفظ المحاسبي إلى وجود نوع من التحيز في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة.			
7	مستوى ملائمة المعلومات المحاسبية يزداد في حالة زيادة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.			
8	استخدام سياسة التحفظ يحد من آثار السلوك غير المرغوب فيه من خلال التحيز للأطراف ذات العلاقة داخل المؤسسة.			
9	وجود مبدأ التحفظ المحاسبي في المؤسسة يخفض من نسبة التلاعب في القوائم المالية.			
10	يستخدم مبدأ التحفظ في المؤسسة في عملية التلاعب بالقوائم المالية.			
11	للتحفظ دور كبير في توفير معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية.			
12	يساهم التحفظ المحاسبي في تحديد الأدوات اللازمة لإثبات مصداقية القوائم المالية.			
13	قد تتأثر القرارات الاقتصادية للمستخدمين بالتحريف في المعلومات المعتمد عليها في القوائم المالية.			
14	يساهم التحفظ المحاسبي في خفض عمليات التقاضي التي يتعرض لها مراقب الحسابات من جانب حملة الأسهم.			

شكرا على حسن تعاونكم

Fiabilité

[Ensemble_de_données2]

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	43	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	43	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,776	36

Effectifs

Ensemble-de-données 2

statistiques

		niv	post	exp
N	Valide	43	43	43
	Manquante	0	0	0
Moyenne		1,30	1,63	2,35
Ecart-type		,465	,618	,997

Tableau de frequencies

niv

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	30	69,8
	2	13	30,2
	Total	43	100,0

post

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	19	44,2
	2	21	48,8
	3	3	7,0
	Total	43	100,0

exp

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	9	20,9
	2	17	39,5
	3	10	23,3
	4	7	16,3
	Total	43	100,0

Effectifs

Ensemble-de-données 2

		X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
N	Valide	43	43	43	43	43	43	43
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		2,70	2,63	2,47	2,07	2,70	2,88	2,53
Ecart-type		,558	,618	,702	,828	,513	,324	,592

		X8	XX
N	Valide	43	43
	Manquante	0	0
Moyenne		2,58	2,5698
Ecart-type		,587	,23983

Tableau de Fréquences

X1

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	2	4,7
	2	9	20,9
	3	32	74,4
	Total	43	100,0

x2

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	3	7,0
	2	10	23,3
	3	30	69,8
	Total	43	100,0

X3

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	5	11,6
	2	13	30,2
	3	25	58,1
	Total	43	100,0

x4

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	13	30,2
	2	14	32,6
	3	16	37,2
	Total	43	100,0

X5

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	1	2,3
	2	11	25,6
	3	31	72,1
	Total	43	100,0

x6

		Effectifs	Pourcentage
Valide	2	5	11,6
	3	38	88,4
	Total	43	100,0

X7

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	2	4,7
	2	16	37,2
	3	25	58,1
	Total	43	100,0

x8

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	2	4,7
	2	14	32,6
	3	27	62,8
	Total	43	100,0

xx

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1,88	1	2,3
	2,00	1	2,3
	2,13	1	2,3
	2,25	2	4,7
	2,38	5	11,6
	2,50	11	25,6
	2,63	5	11,6
	2,75	12	27,9
	2,88	4	9,3
	3,00	1	2,3
	Total	43	100,0

Effectifs

Ensemble-de-donnees 2

statistiques

		Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6	Y7
N	Valide	43	43	43	43	43	43	43
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		2,40	2,07	2,40	1,93	2,33	2,79	2,74
Ecart-type		,760	,799	,821	,593	,715	,559	,539

		Y8	Y9	Y10	Y11	Y12	Y13	Y14
N	Valide	43	43	43	43	43	43	43
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		2,74	2,74	2,74	2,02	2,81	2,65	2,53
Ecart-type		,621	,581	,539	,801	,500	,686	,550

Tableau de fréquences

Y1

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	7	16,3
	2	12	27,9
	3	24	55,8
	Total	43	100,0

y2

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	12	27,9
	2	16	37,2
	3	15	34,9
	Total	43	100,0

Y3

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	9	20,9
	2	8	18,6
	3	26	60,5
	Total	43	100,0

y4

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	9	20,9
	2	28	65,1
	3	6	14,0
	Total	43	100,0

Y5

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	6	14,0
	2	17	39,5
	3	20	46,5
	Total	43	100,0

y6

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	3	7,0
	2	3	7,0
	3	37	86,0
	Total	43	100,0

y7

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	2	4,7
	2	7	16,3
	3	34	79,1
	Total	43	100,0

y8

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	4	9,3
	2	3	7,0
	3	36	83,7
	Total	43	100,0

Y9

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	3	7,0
	2	5	11,6
	3	35	81,4
	Total	43	100,0

y10

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	2	4,7
	2	7	16,3
	3	34	79,1
	Total	43	100,0

y11

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	13	30,2
	2	16	37,2
	3	14	32,6
	Total	43	100,0

y12

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	2	4,7
	2	4	9,3
	3	37	86,0
	Total	43	100,0

y13

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	5	11,6
	2	5	11,6
	3	33	76,7
	Total	43	100,0

y14

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	1	2,3
	2	18	41,9
	3	24	55,8
	Total	43	100,0

Frequencies variables= YA YB YC YD YY

Efeectifs

Statistique

		YA	YB	YC	YD	YY
N	Valide	43	43	43	43	43
	Manquante	0	0	0	0	0
Moyenne		2,7674	2,4767	2,7907	2,3178	2,5882
Ecart-type		,38169	,40757	,55883	,33296	,25495

Tableau de fréquences

Frequencies variables

Effectifs statistiques

		C1	C2	C3	C4	C5	C6	C7
N	Valide	43	43	43	43	43	43	43
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		2,65	2,60	2,74	2,77	2,60	2,00	2,53
Ecart-type		,613	,695	,581	,527	,623	,816	,702

		C8	C9	C10	C11	C12	C13	C14
N	Valide	43	43	43	43	43	43	43
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		2,56	2,63	1,98	2,70	2,44	2,56	2,40
Ecart-type		,734	,691	,831	,638	,765	,734	,791

Tableau de fréquence

C1

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	3	7,0
	2	9	20,9
	3	31	72,1
	Total	43	100,0

C2

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	5	11,6
	2	7	16,3
	3	31	72,1
	Total	43	100,0

C3

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	3	7,0
	2	5	11,6
	3	35	81,4
	Total	43	100,0

C4

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	2	4,7
	2	6	14,0
	3	35	81,4
	Total	43	100,0

C5

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	3	7,0
	2	11	25,6
	3	29	67,4
	Total	43	100,0

C6

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	14	32,6
	2	15	34,9
	3	14	32,6
	Total	43	100,0

C7

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	5	11,6
	2	10	23,3
	3	28	65,1
	Total	43	100,0

C8

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	6	14,0
	2	7	16,3
	3	30	69,8
	Total	43	100,0

C9

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	5	11,6
	2	6	14,0
	3	32	74,4
	Total	43	100,0

C10

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	15	34,9
	2	14	32,6
	3	14	32,6
	Total	43	100,0

C11

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	4	9,3
	2	5	11,6
	3	34	79,1
	Total	43	100,0

C12

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	7	16,3
	2	10	23,3
	3	26	60,5
	Total	43	100,0

C13

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	6	14,0
	2	7	16,3
	3	30	69,8
	Total	43	100,0

C14

		Effectifs	Pourcentage
Valide	1	8	18,6
	2	10	23,3
	3	25	58,1
	Total	43	100,0

Statistiques

CC

N	Valide	43
	Manquante	0
Moyenne		2,5116
Ecart-type		,28568

Corrélations

		XX	YA	YB	YC	YD	YY
XX	Corrélation de Pearson	1	,485**	,124	-,066	,442**	,339*
	Sig. (bilatérale)		,001	,430	,674	,003	,026
	N	43	43	43	43	43	43

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Régression

Ensemble de données 2

a-Variable dépendante : YA

b-Valeurs prédites : (constante),xx

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,784	,561		1,398	,170
	XX	,772	,217	,485	3,550	,001

a. Variable dépendante : YA

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,937	,680		2,850	,007
	XX	,210	,263	,124	,797	,430

a. Variable dépendante : YB

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3,187	,937		3,400	,002
	XX	-,154	,363	-,066	-,424	,674

a. Variable dépendante : YC

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,739	,502		1,473	,148
	XX	,614	,194	,442	3,159	,003

a. Variable dépendante : YD

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,662	,403		4,123	,000
	XX	,361	,156	,339	2,308	,026

a. Variable dépendante : YY

ANOVA à 1 facteur

YY

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,023	1	,023	,350	,557
Intra-groupes	2,707	41	,066		
Total	2,730	42			

```
ONEWAY YY BY post
  /MISSING ANALYSIS.
```

A 1 facteur

```
[Ensemble_de_données2]
```

ANOVA à 1 facteur

YY

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,099	2	,050	,753	,477
Intra-groupes	2,631	40	,066		
Total	2,730	42			

```
ONEWAY YY BY exp
  /MISSING ANALYSIS.
```

A 1 facteur

```
[Ensemble_de_données2]
```

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		A	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	1,662	,403		4,123	,000
	XX	,361	,156	,339	2,308	,026

a. Variable dépendante : YY

```
ONEWAY YY BY niv
  /MISSING ANALYSIS.
```

A 1 facteur

```
[Ensemble_de_données2]
```

A 1 facteur

```
[Ensemble_de_données2]
```

ANOVA à 1 facteur

YY

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,293	3	,098	1,563	,214
Intra-groupes	2,437	39	,062		
Total	2,730	42			

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=X1 X2 X3 X4 X5 X6 X7 X8 Y1 Y2 Y3 Y4 Y5 Y6 Y7 Y8 Y9 Y10 Y11 Y1
2 Y13 Y14 C1 C2 C3 C4 C5 C6 C7 C8 C9 C10 C11 C12 C13 C14
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

الفهرس

الفهرس

الملخص: IV
قائمة المحتويات VI
قائمة الجداول VII
قائمة الأشكال البيانية VIII
قائمة الملاحق VIII
توطئة: ..... ب

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لأثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية

تمهيد: 2
المبحث الأول: نشأة ومفهوم التحفظ المحاسبي 3
المطلب الأول:تطور مفهوم التحفظ: 3
أولا: قبل القرن العشرين 3
ثانيا:بداية القرن العشرين حتى الستينات 4
المطلب الثاني: المفهوم المعاصر للتحفظ المحاسبي 5
أولا: مفهوم ،أنواع و أهم دوافع التحفظ المحاسبي: 6
ثانيا: قياس التحفظ المحاسبي 9
ثالثا :العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي : 10
المطلب الثالث: التحفظ المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي SCF 11
أولا: التحفظ المحاسبي في النظام المحاسبي المالي 11
ثانيا:الآراء المؤيدة والمعارضة لمفهوم التحفظ المحاسبي 13
المبحث الثاني: اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية 16
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية 16

أولا: تعريف و خصائص القوائم المالية 16
ثانيا: مستخدموا القوائم المالية 18
المطلب الثاني: اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية المنشورة 18
المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية 20
المطلب الأول: الدراسات السابقة..... 20
أولا: الدراسات السابقة باللغة العربية: 20
ثانيا: الدراسات الأجنبية..... 22
المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة 25
خلاصة الفصل 26

الفصل الثاني:الدراسة الميدانية

تمهيد 28
المبحث الأول: أسلوب وأدوات الدراسة 29
المطلب الأول: أسلوب الدراسة ومنهجية الدراسة 29
أولا: وصف الأداة المستخدمة في الدراسة 29
المطلب الثاني:الأساليب الإحصائية المستخدمة 33
المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة 33
المطلب الأول:عرض نتائج الدراسة ومناقشتها 33
أولا: عرض ومناقشة نتائج المتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة 33
ثانيا:عرض نتائج الدراسة المتعلقة بمستوى التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية 37
ثالثا:عرض نتائج الدراسة المتعلقة بمستوى توافر أبعاد جودة القوائم المالية 38
رابعا: عرض نتائج الدراسة المتعلقة بمحور علاقة التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية 41
خامسا: دراسة علاقة واثر التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية 42

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة الفرضيات 45

اولا: اختبار الفروض: 45

خلاصة الفصل: 52

الخاتمة 54

المراجع 58

الفهرس 78